

جامعة أحمد دراية ادرار-الجزائر -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص مالية و بنوك
الموضوع:

تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة [١٩٩٠-٢٠١٤]

إشراف الاستاذ:

أ.د بن عبد الفتاح دحمان

إعداد الطالبة:

ك. ناجمي جمعة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	د بريشي عبد الكريم
مشرفاً	أ. د بن عبد الفتاح دحمان
ممتحناً	د عياد صالح

الموسم الجامعي: 2015 - 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُرِيهِمْ
آيَاتِهِ لِيُعْلَمُوا
أَنَّ اللَّهَ عَظِيمٌ

كلمة شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على

أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً ومباركاً فيه أن أعانني ووفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع

أتوجه بشكر موصول ودائم إلى الأستاذ المشرف الدكتور « بن عبد الفتاح دحمان »

على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى ما أسداه وأهداه من نصائح وتوجيهات قيمة

رسمت لهذا العمل طريقاً إلى النجاح

كما اتقدم بالشكر الجزيل إلى أصحاب الفضيلة، السادة الأساتذة أعضاء لجنة

المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا البحث بملاحظاتهم القيمة.

وفي الأخير أرف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من

قريب أو من بعيد

شكراً لكم جميعاً...

الهدايا

الحمد لله فائق الأنوار وجاعل الليل والنهار، ثم الصلاة والسلام على سيدنا
محمد صل الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا:

إلى من تنفذ الكلمات ولا أوفيها زفرة من زفراتها.....أمي الغالية

إلى من جاهد وكابد من أجل أن يرى نجاحي.....والدي الكريم

إلى من هم سندي ورفقتي إخوتي وأخواتي

إلى كل أساتذتي

إلى كل الزملاء طلبة ماستر 02 مالية وبنوك دفعة 2016 بجامعة أدرار.

جمعة



الملخص:

نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتأثيره على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، حيث طبقت الجزائر سياسة تخفيض العملة بداية من فترة تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، حيث كانت عملية تخفيض قيمة العملة المحلية أحد أهم العناصر الأساسية لهذا البرنامج والذي كان هدفه تحسين وضعية الميزان التجاري.

توصلت الدراسة إلى أن سياسة تخفيض الدينار المتبعة من قبل الجزائر لم تكن لها نتائج إيجابية على الميزان التجاري، كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات، وبالتالي فإن ارتفاع مداخيل الجزائر يعود إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق سياسة التخفيض، وكذلك بالنسبة للواردات الجزائرية لم تتأثر بعملية التخفيض.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف، تخفيض قيمة العملة، الميزان التجاري، الجزائر.

الصفحة	قائمة المحتويات
I	كلمة شكر
II	إهداء
III	ملخص الدراسة
IV	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
١ - ج	المقدمة العامة
01	الفصل الأول: سعر الصرف والميزان التجاري
02	تمهيد
03	المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف وسوق الصرف الأجنبي
03	المطلب الأول: سعر الصرف (مفهومه، خصائصه وأهميته)
05	المطلب الثاني: أشكال ووظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
11	المطلب الثالث: ماهية سوق الصرف الأجنبي
16	المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري
16	المطلب الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات
19	المطلب الثاني: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه
21	المطلب الثالث: توازن الميزان التجاري وإختلاله وعلاقته بسعر الصرف
26	خلاصة الفصل الأول
27	الفصل الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر
28	تمهيد
29	المبحث الأول: ماهية سياسة تخفيض قيمة العملة
29	المطلب الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة وأسبابه
31	المطلب الثاني: أهمية وأهداف تخفيض قيمة العملة
32	المطلب الثالث: آلية تخفيض قيمة العملة والآثار المترتبة عنها
36	المبحث الثاني: واقع أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته
36	المطلب الأول: تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري
42	المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر
45	المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة الدينار وأثره على الاقتصاد الجزائري

51	خلاصة الفصل الثاني
52	الفصل الثالث: دراسة حالة الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990-2014)
53	تمهيد
54	المبحث الأول: تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري
54	المطلب الأول: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1980-2014)
57	المطلب الثاني: التوزيع السلعي والجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية
60	المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر
63	المبحث الثاني: دراسة قياسية لعلاقة سعر صرف الدينار الجزائري بالميزان التجاري
63	المطلب الأول: التحليل الوصفي والقياسي لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات
67	المطلب الثاني: التحليل الوصفي والقياسي لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات
71	خلاصة الفصل الثالث
72	الخاتمة
74	قائمة المصادر
78	الملاحق.

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
39	تطور سعر صرف الدينار الجزائري من 1987 إلى 1991.	01-02
46	تطور مؤشر الاحتياطات الدولية (1971-1990)	02-02
46	تطور مؤشر ميزان المدفوعات (1982-1989)	03-02
47	تطور مخزون الديون الخارجية (1971-1990)	04-02
49	تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو من 2005 إلى 2008	05-02
54	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1980-1996)	01-03
56	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1997-2014)	02-03
59	توزيع الصادرات والواردات حسب المناطق الاقتصادية خلال (2013-2014)	03-03

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
08	سعر الصرف التوازني	01
14	أهم المشاركين في سوق الصرف الأجنبي	02
24	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	03
25	يبين علاقة سعر الصرف بالتنافسية	04
35	سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة	05
63	تطور الصادرات الجزائرية للفترة (1990-2014)	06
63	تطور سعر الصرف وسعر برميل البترول للفترة (1990-2014)	07
65	نتائج إختبار أثر تخفيض قيمة الدينار على الصادرات خلال الفترة (1990-2014)	08
67	تطور الدخل الاجمالي والواردات الجزائرية للفترة (1990-2014)	09
67	تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1990-2014)	10
69	نتائج اختبار أثر تخفيض قيمة الدينار على الواردات للفترة (1990-2014)	11

المقدمة

ان لسعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية للدول، فهو يحتل مركزاً محورياً في السياسة النقدية من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي، كما يعتبر من أهم الوسائل النقدية التي تحاول السلطة النقدية السيطرة عليها للتحكم في مجرى الاقتصاد الداخلي والخارجي وقد تنعكس أهمية هذا الدور على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية الكلية والتي تستخدم لتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة اقتصادية.

ترتبط دراسة العملة ارتباطاً وثيقاً بدراسة أسعار الصرف، ذلك أن سعر الصرف هو الذي يحدد قيمة العملة، هذه القيمة غالباً ما تشهد تقلبات إما إنخفاضاً أو ارتفاعاً، وباعتبار عملية تخفيض قيمة العملة هي الأكثر تداولاً نظراً لآثارها الهامة والمتعددة على الاقتصاد، فهي من بين السياسات الموجهة إلى معالجة وتصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد، كما يعد موضوع تخفيض قيمة العملة من الأمور التي تحظى بأهمية بالغة على صعيد الدول ككل نامية كانت أم متقدمة لما لهذا المفهوم من آثار ونتائج هامة تترتب على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأساسية، لعل من أبرزها تأثيرها على الميزان التجاري للدولة.

1. تحديد إشكالية البحث:

لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل مختلفة في تطوره حيث انتهجت الجزائر بعد الاستقلال نظام التخطيط، وفي مرحلة التسعينات والتي تعتبر من أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري كان إتجاهه نحو اقتصاد السوق وذلك لمواجهة المشاكل التي عرفها نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق العالمي بداية من سنة 1986، حيث استدعى الأمر إلى تغيير في السياسات المالية والنقدية وحتى التجارية فبدأ بتحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف للدولة، وكانت الاجراءات المتبعة في الاقتصاد الجزائري تستهدف تحقيق الاستقرار الداخلي بالاضافة إلى تحقيق التوازن الخارجي، لذا كانت سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تصب في هذا الاتجاه أي تحقيق التوازن الخارجي من خلال ضبط حجم الواردات، وفي أعقاب انهيار أسعار البترول في سنة 1986 وتفاقم المديونية، فقد شهد الدينار الجزائري انخفاضا تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1991 ثم شهد تخفيضا في سنة 1994 حيث خفضت قيمته بـ40.17%، وبدأت الجزائر في تطبيق نظام الصرف المعموم المدار بعدما كان النظام المتبع من قبل هو نظام الصرف الثابت.

من خلال ما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الاشكالية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري وما واقع ذلك على الاقتصاد الجزائري؟

ولإيضاح الاشكالية الرئيسية تمت صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

1. هل توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحسين وضعية الميزان التجاري؟

2. ما الآثار المترتبة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الصادرات والواردات؟.

II. فرضيات البحث

للإجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحسين وضعية الميزان التجاري.
2. لا يمثل سعر صرف الدينار الجزائري مكانة قوية في التأثير على الميزان التجاري الجزائري.

III. تحديد إطار البحث

يتناول البحث دراسة تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري دراسة قياسية للفترة (1990-2014)، تمت الدراسة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر واحصائيات المديرية العامة للجمارك، وكذا احصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات والديوان الوطني للإحصاء مستخدمين برنامج Eviews9 لمعرفة أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات الجزائرية.

IV. أسباب ودوافع اختيار الموضوع

يمكن حصر أسباب ودوافع اختيار الموضوع في النقاط التالية:

1. أسباب ذاتية:

- يدخل البحث ضمن التخصص وهو مالية وبنوك؛
- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع ومعرفة مدى تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

2. أسباب موضوعية:

- يعتبر موضوع تغيرات سعر صرف العملات من بين المواضيع التي تحظى باهتمام المختصين في الاقتصاد ضمن إطار التجارة الخارجية؛
- أهمية الميزان التجاري كمؤشر رقمي لوضعية التجارة الخارجية والعلاقات الخارجية للدول.

V. أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف، لكونه يؤثر على المتغيرات الكلية وعلى موقف كل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري ومن ثم تأثيره على التوازن الداخلي، كما أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات.

VI. أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تقديم إطار نظري حول سعر الصرف وكذا الميزان التجاري؛

2. دراسة العلاقة النظرية بين تخفيض العملة والميزان التجاري؛
3. معرفة علاقة سعر صرف الدينار الجزائري بوضعية الميزان التجاري للجزائر.

VII. المنهج المتبع

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع أسلوب الدراسة.

VIII. الدراسات السابقة:

1. دوحة سلمى: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري، حيث توصلت إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ورسيد الميزان التجاري وكذلك علاقة طردية أيضاً بين تطورات سعر البترول ورسيد الميزان التجاري.
2. عبد الجليل هجيرة: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012. تهدف الدراسة الى معرفة مدى تأثر الميزان التجاري بكل من سعر صرف الدولار وسعر صرف الأورو، حيث توصلت إلى عدم وجود علاقة بين سعر صرف الأورو والدولار ورسيد الميزان التجاري.

IX. خطة البحث

للإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات وتحقيق أهدافه، تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول.

الفصل الأول: جاء بعنوان سعر الصرف والميزان التجاري، وقد قسم الفصل إلى مبحثين يتضمن كل مبحث على ثلاث مطالب، تناولنا في المبحث الأول عموميات حول سعر الصرف وسوق الصرف الأجنبي، أما المبحث الثاني خصص لدراسة الميزان التجاري بعنوان ماهية الميزان التجاري .

الفصل الثاني: تحت عنوان سياسات سعر الصرف في الجزائر وقد تضمن مبحثين، المبحث الأول بعنوان ماهية تخفيض قيمة العملة يتضمن ثلاثة مطالب، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان واقع أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته قسم بدوره إلى ثلاثة مطالب.

الفصل الثالث: جاء بعنوان دراسة حالة الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2014) قسم إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري يتضمن ثلاثة مطالب، والمبحث الثاني دراسة قياسية لعلاقة سعر صرف الدينار الجزائري بالميزان التجاري يتضمن مطلبين.

الفصل الأول

تمهيد:

إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي، حيث ترتب على تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية، وقيام التبادل بين مختلف دول العالم بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبي حيث تباع وتشترى العملات، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجز عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية. كما تتصف اقتصاديات كافة الدول بأنها مفتوحة فهي تستورد وتصدر سلع وخدمات، فيترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات المتمثل خاصة في الميزان التجاري الذي يوضح المركز المالي لدولة ما اتجاه الدول الأخرى ويعد هذا الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي تركز عليها العلاقات النقدية الدولية، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل نسلط الضوء على سعر الصرف والميزان التجاري، حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف وسوق الصرف الأجنبي

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف وسوق الصرف الأجنبي

يعتبر سعر الصرف واحد من أهم الأسعار في الاقتصاد وبالتالي فهو سعر حساس جداً، يستجيب بسرعة كبيرة لأي تغيرات متوقعة في الاقتصاد، ولذا فإن سعر الصرف يتغير باستمرار، ويعرف السوق الذي تتم فيه التجارة بالعملات الدولية والذي يتم فيه تحديد سعر الصرف بسوق الصرف الأجنبي، في هذا السوق يقوم الأفراد والشركات والمؤسسات المالية ببيع وشراء العملات الأجنبية من أجل القيام بالمدفوعات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف، خصائصه وأهميته

سنتناول دراسة سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه وتبيان خصائصه وأهميته.

أولاً: مفهوم سعر الصرف

تختلف تعريفات سعر الصرف غير أنها جد متقاربة، ويمكن القول أن سعر الصرف هو:

1. عدد من وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.¹
2. نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية في سوق النقد، وسعر صرف عملة ما هو سعر مبادلتها بوحدات عملة أخرى، أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى.²
3. هو عبارة عن قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية، ويتم تحديدها في سوق الصرف الأجنبي.³
4. يقصد بسعر الصرف كذلك بأنه سعر أو نسبة مبادلة عملة بعملة أخرى، حيث تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.⁴

من خلال ما سبق يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما، هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها

¹ موسى سعيد مطر و آخرون، التمويل الدولي، ط 1، دار صفاء، عمان، 2008، ص 43.

² الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، ط 01، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص ص 10، 11.

³ توماس جيمس وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق واحمد بديع بليح، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 247.

⁴ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف و علاقاتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة، القاهرة، 1997، ص 31.

بوحدة واحدة من العملة الوطنية (1 دج=0,0039 دولار)، أو بشكل آخر عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية (1دولار=107 دج).

ثانياً: خصائص سعر الصرف

هناك ثلاثة خصائص لسعر الصرف ندرجها كما يلي:¹

- (1) **المقاصة:** المقاصة هي استعمال الحقوق في تسديد الديون، أي أنها تركز على تسوية الحقوق والديون مع الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة، المقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقبتين، ويتم تسوية المبادلات التجارية بينهما باستخدام الحقوق لتسديد الديون، ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالباً ما تكون المقاصة غير كاملة، أي عدم تساوي ديون دولة وحقوقها من قبل الدولة الأخرى، ويتم تسوية الفرق وفقاً للقواعد التي يتفق عليها الطرفان.
- (2) **المضاربة:** المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض وإعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع، وتسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات وقد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة وسرعة وسائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم.
- (3) **التغطية:** تتم التغطية عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة.

ثالثاً: أهمية سعر الصرف

يشترك سعر الصرف أهميته من كونه أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة ربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول وفي الوقت نفسه يلعب دوراً بارزاً في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.

¹ لحسن جديدين، تسيير خطر سعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص 3.

إن أهمية سعر الصرف لا تكمن فقط في أسواق السلع بل في أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج، وما يرتبط بذلك من آثار عكسية على جل المتغيرات الاقتصادية، ولذلك يمكن اعتباره من أهم الأسعار وأخطرها في الوقت ذاته، فهو أهم الأسعار كونه إذا استخدم كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرضي وفعال يُمكن من تحسين القدرة التنافسية للدول وما يترتب عن ذلك من تحقق نتائج توسعية في مجال الإنتاج، العمالة والنمو بشكل عام، وهو كذلك من أخطر الأسعار كونه إذا استخدم بشكل سيئ وغير صحيح يؤدي إلى ازدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على الاقتصاد في كامل جوانبه.¹

المطلب الثاني: أشكال ووظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

أولاً: أشكال سعر الصرف

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة و عملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغ عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص.

✓ **سعر الصرف الإسمي:** يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود من هذا التعريف هو سعر الصرف الإسمي، أي سعر العملة الجارية والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.²

يتغير سعر الصرف باستمرار، هذه التغيرات يمكن أن تكون تدهوراً أو تحسناً، كما يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحى اتجاهاً مغايراً لمستواه الحالي في الأجل الطويل، وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة تبعاً لظروف العرض والطلب، ويمكن تثبيت سعر الصرف الإسمي إذا حافظت السلطات على مستوى مستقل لسعر الصرف الإسمي، إما عن طريق التدخل (بيع وشراء العملات) في سوق الصرف، أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي من خلال مؤسسات رسمية (البنك المركزي) وبسعر يحدد قانوناً.

ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي، أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر

¹ الزهرة بن بركة، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف "دراسة حالة الجزائر" (1993-2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2007، ص 3.

² العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 02.

من سعر صرف إسمي في نفس الوقت بنفس العملة في نفس البلد، وفي الواقع لا يهم الأعوان الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الإسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.

✓ **سعر الصرف الفعلي:** يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية فعليا، أو مقبولة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة قد تكون هذه المعاملة الرسوم الجمركية أو الإعانات المالية.... الخ.

كما يمكن تعريفه على أنه المتوسط الهندسي المرجح لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجاريا.¹

وهو أيضا المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.²

وبالتالي فإن سعر الصرف الفعلي يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.³

ونستطيع كتابة سعر الصرف الفعلي كما يلي:

$$TCE = 100 \cdot \frac{\sum q_i TCN_{i=0}}{\sum q_i TCN_{i=t}}$$

حيث أن:

TCN: سعر الصرف الإسمي.

q_i: تعبر عن قوة النشاط الاقتصادي لكل دولة مأخوذة في عينة الدراسة.

¹ نور الهدى معروف، دور سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011، ص 5.

² الزهرة بن بريكة، مرجع سابق، ص 3.

³ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 5.

✓ **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أي أنه ذلك المؤشر المرجح الذي يجمع بين كل من تذبذبات سعر الصرف الإسمي وتباين معدلات التضخم، بإعتبار أنه يأخذ في الحساب التغيرات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية، ومنه فإن سعر الصرف الحقيقي يمثل القدرة الشرائية للعملة ومؤشرا للمنافسة للإنتاج الوطني.¹

✓ **سعر الصرف التوازني:** هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني e_t^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة. إن الصدمات النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني. ولهذا فإنه ومن الضروري تحديد هذا

¹ بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 1012-2013، ص 16. لو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف معرف بالعلاقات التالية:

$$\epsilon = \frac{e/p}{1\$/p^*}$$

$$\epsilon = e \cdot \frac{p^*}{p}$$

مع أن (p) و (p*) مقومة كما يلي:

$$p^* = \pi(p_i)^{\alpha_i}$$

$$p = \pi(p_i^*)^{\alpha_i^*}$$

و

$$\sum \alpha_i = \sum \alpha_i^* = 1$$

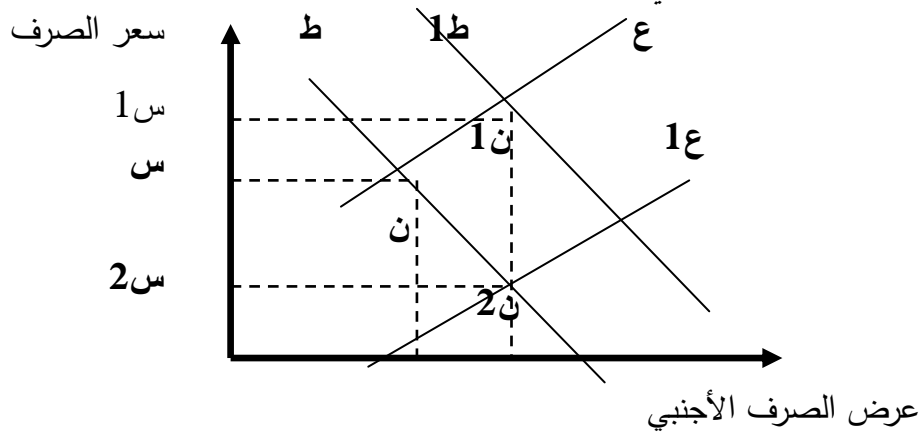
حيث أن ϵ : سعر الصرف الحقيقي. e : سعر الصرف الإسمي. P^* : مؤشر الأسعار الأجنبي. P : مؤشر الأسعار المحلي.

تمثل $1\$/p^*$: القوة الشرائية للدولار في أمريكا.

و P^*/p : تمثل القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القوة التنافسية للجزائر.

المستوى التوازني ومن تم تفسير مجراه، ويعتمد تحديده على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي.¹

الشكل رقم 01: سعر الصرف التوازني



المصدر: عبد العظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، مصر، 1998، ص 39.

حيث تمثل النقطة (ن) نقطة التوازن التي يتساوى عندها العرض مع الطلب على العملة، وبذلك يكون سعر الصرف التوازني = س.

أما في حالة زيادة الطلب على العملة مع ثبات المعروض منها، يرتفع سعر الصرف التوازني ويصبح س1 بينما نجد في حالة زيادة المعروض من العملة مع ثبات الطلب يتجه السعر إلى الانخفاض إلى س2.

يلاحظ أن سعر الصرف التوازني يتوقف حدوثه على بعض المتغيرات الأخرى أهمها:

معدل نمو الدخل القومي ومعدل التغيير النسبي في المعروض النقدي، معدل التغيير في سعر الفائدة اتجاه الطلب على النقود.²

ثانياً: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عديدة نوجزها كالتالي:³

¹ العباس بلقاسم، مرجع سابق، ص 2.

² حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 40.

³ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 19.

- (1) **وظيفة قياسية:** يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لمقارنة الأسعار المحلية لسلعة ما مع أسعار السوق العالمية.
- (2) **وظيفة تطويرية:** يستخدم سعر الصرف في الرفع من حجم صادرات معينة إلى مناطق معينة من تخفيض سعر صرف عملة هذه الصادرات حتى تكون هذه الأخيرة أرخص سعرا مقارنة بصادرات الشركاء التجاريين، مثل ما يحدث من تبادل تجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حيث أن اللوان الصيني المنخفض مقارنة بالدولار أدى إلى ارتفاع حجم الصادرات الصينية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى مقارنة بالسلع الأمريكية نحو الصين ودول أخرى كذلك.
- (3) **وظيفة توزيعية:** يؤدي سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي العالمي بين دول العالم، فإذا افترضنا أن اليابان تستورد القمح من الولايات المتحدة الأمريكية وارتفعت القيمة الخارجية للدولار الأمريكي مقابل الين الياباني فإن اليابان ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات لقاء وارداتها من القمح مما يؤثر على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية في حين ترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات.

ثالثا:العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته، والتي نستشفها من الأحداث الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحدث في عالم اليوم حيث يمثل سعر الصرف مرآة عاكسة لها ويمكننا الإشارة إلى هذه العوامل في النقاط التالية:

1. **التغير في نسبة الصادرات والواردات:** يتأثر سعر الصرف بقيمة كل من الصادرات والواردات، فعندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها والعكس صحيح بالنسبة للواردات.¹
2. **أسعار الفائدة:** إن رؤوس الأموال السائلة والودائع المعدة للإقراض الدولي حساسة تماماً لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات سعر الفائدة المتوقع الأعلى، فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في دولة ما سيحفز رأس المال الأجنبي للانسياب إليها مؤدياً إلى ارتفاع في سوق الصرف الأجنبي وانخفاض أسعار الفائدة المحلية سيكون له الأثر المعاكس.²

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، ط1، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص 158.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، «سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية»، ط1، دار الصفاء، الأردن، 2011، ص56.

3. **التضخم المحلي والعالمي:** يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات والنقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع ومنه يمكن اعتبار أن المستوى العام للأسعار من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.
4. **النفقات السياحية:** إن زيادة إقبال السياح على دولة ما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها وبالتالي فإن سعر صرف هذه الدولة سوف يرتفع مقابل عملات الدول الأخرى.¹
5. **عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية:** تخلق السياسة المالية آثاراً متباينة على سعر الصرف فإذا اتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييداً لتحقيق فائض في الموازنة أو لتقليل العجز القائم على الأقل، فإنها ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم مما ينجم عن ذلك انخفاض في الواردات وزيادة في الصادرات ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر الصرف الأجنبي.
6. **الإشاعات والمعلومات الجديدة:** وفقاً لنظرية كفاءة أسواق الصرف تتضمن أسعار الصرف الحالية كل المعلومات الخاصة بالمتغيرات الأساسية، وعليه فإن ما يسبب تقلبات أسعار الصرف هو وصول معلومات جديدة حول هذه المتغيرات الأساسية وقدم كل من "Musse و Frenkel" نموذجاً يفسر دور المعلومات غير المتوقعة مؤكدين في ذلك أوجه التشابه بين أسواق العملة والأسواق الأخرى العادية وفقاً لهذا يكون التغير الحقيقي في أسعار الصرف عبارة عن مجموع التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة والنتيجة عن الأخبار والمعلومات الجديدة.²
7. **الاضطرابات والحروب:** تعتبر الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحياناً في المدى البعيد، فهي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف حيث يزداد الإنفاق في المجالات العسكرية والأمنية وتخفض كفاءات الوحدات الإنتاجية بسبب التدمير أو التعطيل فضلاً عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.
8. **خبرة المتعاملين في أسواق الصرف وأوضاعهم:** يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه أسعار الصرف وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وبناءً على ذلك فإن أسعار الصرف تتأثر بخبرة

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 49.

² بوتلجة عبد الناصر، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ص 157، 158.

هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم فضلاً عن قوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة.

9. السياسة الضريبية: إن الإجراءات الضريبية المختلفة التي قد تضع الأموال داخل جيوب الناس أو قد تسحبها تؤثر على سعر العملة، إلا أنه في أوقات متعددة تكون مثل هذه السياسات والإجراءات مهمة، ويجب أن يأخذ في الحسبان لما لها من آثار على الدخل وحوافز الإنتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري.¹

المطلب الثالث: ماهية سوق الصرف الأجنبي

يعتبر سوق الصرف المكان الذي تجرى فيه عمليات تبادل العملات الدولية المختلفة بيعاً وشراءً، فهو ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية، إذ أنه ليس محددًا بمكان معين يجمع البائع والمشتري، إنما يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أجهزة الهاتف والتلكس والفاكس داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي فهو يلعب دوراً أساسياً في مجمل العلاقات الاقتصادية خاصة المالية.

أولاً: تعريف سوق الصرف الأجنبي

سوق الصرف الأجنبي هو عبارة عن التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان والمكان حسب معلومات وآليات أنظمة معينة للإفادة من فروقات الأسعار أو بما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى.²

يعرف أيضاً على أنه الوسيط الذي يقوم فيه الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة والبنوك ببيع وشراء العملات الأجنبية، ويمثل سوق الصرف الأجنبي في أي بلد الوسط الذي تباع أو تشتري فيه العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.³

يعتبر سوق الصرف الأجنبي من أكثر الأسواق اتحاداً وسعةً في العالم، وتتوافر له وسائل اتصال فورية بين المراكز المالية العالمية، ويضم سوق الصرف مختلف أسواق العملة والتي تتعامل مع سلع مثل الجنيهات الإسترلينية، الدولارات، الينيات، اليورو وغيرها.⁴

¹ ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية)، ص 234.
² معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جدير، الأردن، 2006، ص 281.
³ أمين زكي، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، أترأ للنشر، 2010، ص 259.
⁴ بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، ط 1، دار المهيل اللبناني، بيروت، 2009، ص 97.

يمكن القول أن سوق الصرف ليس له مكاناً محدداً، أو مقتصر على بلد واحد فكل المتعاملين في بيع وشراء العملة الوطنية بالعملة الأجنبية سواء كانوا أفراد (مواطنين أو أجانب) أو مؤسسات عامة أو خاصة أو بنوك وطنية أو أجنبية يشكلون أجزاء من سوق الصرف.

ثانياً: خصائص سوق الصرف الأجنبي

تتميز سوق العملات بالخصائص التالية:¹

1. يعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق في العالم؛
2. رغم الانتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلى أن أغلب الصفقات تتم في لندن وطوكيو ونيويورك، حيث تصل حصة لندن في أسواق العملة الأجنبية 30% من كل الصفقات، بينما تصل حصة كل من نيويورك وطوكيو إلى 16% و 10% على التوالي، وتستحوذ الأسواق الثلاثة على نسبة 56% من صفقات العملات الأجنبية في العالم.
3. تركيز السوق: حيث ما يعادل ثلثي صفقات العملات اليومية تحدث ما بين سماسرة البنوك، وحوالي 16% من العملات تخص العملاء غير الماليين، أما الجزء الباقي من المعاملات فيشمل مؤسسات مالية على خلاف سماسرة البنوك والتي هي في الأغلب شركات أوراق مالية تعمل في أسواق القرض والأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية كأجهزة للوساطة تقوم بالشراء على مرحلة واحدة لعمليتها؛
4. يتميز سوق العملات الأجنبية بالسيولة الكبيرة؛
5. تجرى الصفقات في سوق الصرف الأجنبي على مدار 24 ساعة وتشمل في أغلب الأحيان مؤسسات في مناطق اختصاص وطنية مختلفة.

ثالثاً: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي

يتدخل في سوق الصرف مجموعة من الأعوان من أجل بيع أو شراء العملات الأجنبية، حيث يشترك هؤلاء الأعوان في هدف واحد وهو تحقيق أكبر ربح ممكن، ومن بين أهم منشطتي هذا السوق نجد:

❖ **البنوك المركزية:** يتمثل الدور أو التدخل الأساسي للبنوك المركزية بالنسبة لسوق الصرف سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تعديل وتقليص تقلبات أسعار صرف العملات بالاعتماد على

¹ عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغيرداية، 2010-2011، ص ص 61-62.

بعض المعلومات كالتالي تتعلق بمعطيات الاقتصاد الكلي والسياسة العامة للدولة وذلك بالإستناد على آلية معدل الفائدة وعلى سعر الصرف.¹

❖ **البنوك التجارية:** تتدخل البنوك التجارية في سوق الصرف بغرض تنفيذ أوامر زبائنها من مؤسسات وأفراد أو لحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن ويقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة،² حيث يتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المحلية والعالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.

❖ **المضاربون:** يتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات ذات الصلة بالعملة والبنوك، ولهم معرفة وتجربة حول أحوال وظروف سوق الصرف ويمكن أن نميز بين نوعين من المضاربين:³

• **المضارب المرتبط بالزبون:** يتمثل دور المضارب هنا في تقديم المعلومات المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف لصالح زبائنه من مؤسسات أو أفراد وفي إطار اتجاهات الأسعار يقوم باتخاذ القرارات المناسبة وذلك عن طريق قيامه ببيع أو شراء عملات معينة.

• **المضارب المرتبط بالسوق:** تتمثل مهمة هذه الفئة من المضاربين في مراقبة ومتابعة العمليات والتقارير حول العمليات التي قام بها المضاربون المرتبطون بالزبون، وذلك من أجل محاولة تقدير اتجاهات تحركات أحوال السوق.

❖ **السماسة:** سماسة الصرف الأجنبي تتمثل في منشآت مهمتها عقد صفقات العملات الأجنبية بين البنوك التجارية، إذ إن تدخلهم ليس إجباري لكن يسهل عقد الصفقات، حيث يعتبر سماسة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الأجنبية لصالح عدة بنوك أو

❖ **متعاملين آخرين،** كما يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء دون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملات.⁴

❖ **العملاء الخواص:** يتشكل العملاء الخواص من ثلاث فئات رئيسية وهي:¹

¹ السعيد عنابي، آثار تقلبات سعر الصرف وتدبير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها - حالة مؤسسة الملح بسكرة -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص 7.

² عبد الرزاق بن زاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثره عند مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 19،

³ السعيد عنابي، مرجع سابق، ص 6، 7.

⁴ دوجة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 63.

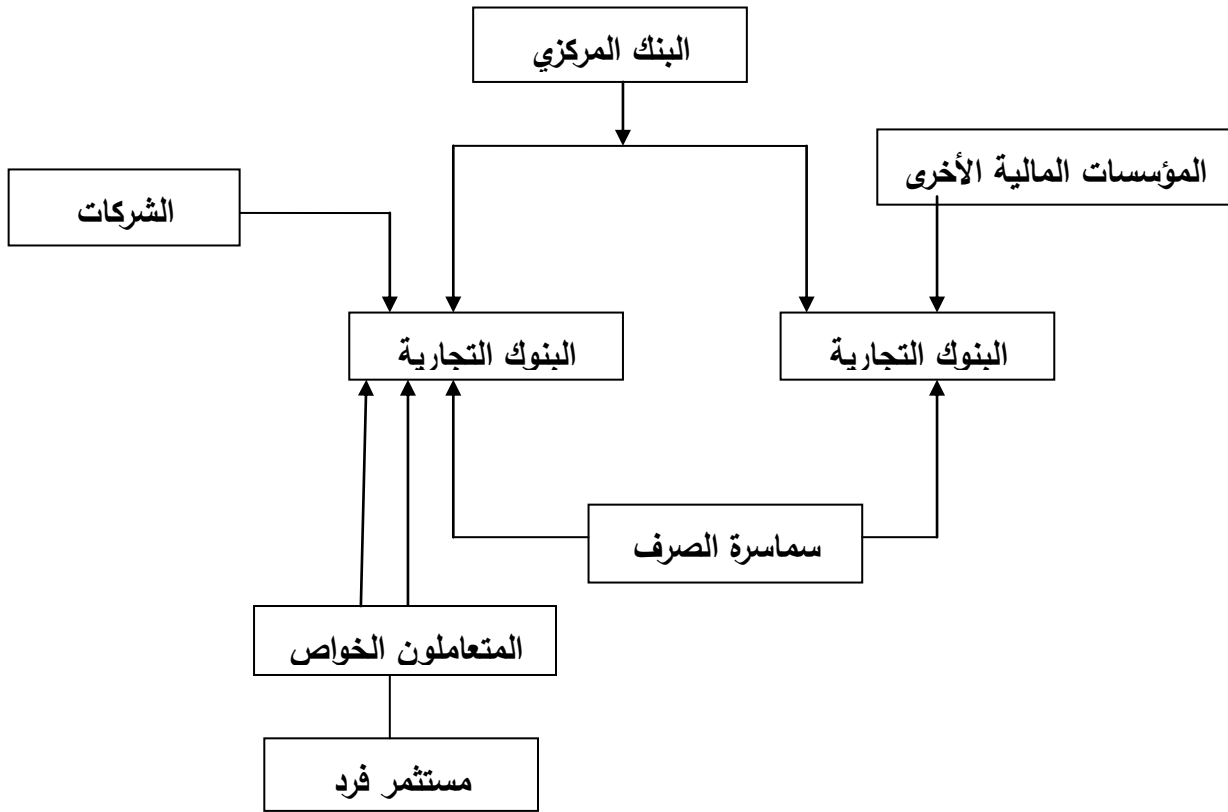
✓ المؤسسات المالية والبنوك الصغيرة.

✓ المؤسسات الصناعية والتجارية.

✓ المستثمرون الدوليون.

في غالب الأحيان فإن العملاء لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، إنما يقتصر الأمر فقط على الذين حققوا حجماً مهماً من العمليات والذين لديهم متعاملين خاصين بهم يمكنهم أن يحملوا صفة العملاء الصيارفة، ومن يحق لهم الدخول إلى قاعات السوق، أما الذين لا يتوفر لديهم الحجم المهم من العمليات فتتم عملياتهم وتمويلاتهم من خلال الهياكل التقليدية للبنوك التجارية بعد دراسة الصفقات والتأكد من التكاليف.

الشكل رقم 02: أهم المشاركين في سوق الصرف الأجنبي



المصدر: بسام الحجار، مرجع سابق، ص99.

¹ محمد علة، الدولار ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص74.

رابعاً: وظائف سوق الصرف الأجنبي

يضطلع سوق الصرف الأجنبي بعدة وظائف نوجز أهمها فيما يلي:

1. **تحويل القوة الشرائية بين الدول:** أهم وظيفة لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل القوة الشرائية من دولة لأخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرقية بدلاً من البريد وعن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرًا معيناً من العملة المحلية السائدة هناك إلى أي شخص أو منشأة حساب.¹
2. **تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية:** وذلك من خلال قيام أحد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح إتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه فإنه يكون قد منح ائتماناً لتمويل التجارة الخارجية.²
3. **التغطية من مخاطر الصرف الأجنبي:** عادة ما تتقلب أسعار الصرف الأجنبي عبر الزمن لظروف معينة، وبذلك فإن أي شخص يقوم باستلام أو دفع مبالغ بعملة أجنبية يتعرض لمخاطر الصرف إما لخطر دفعه أكثر أو تسلمه أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية، ويمكن تجنب أو تغطية هذا الخطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية التغطية، ويقصد بالتغطية تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، حيث يتم الاتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلاً بناءً على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة.³

¹ محمد السيد أحمد السيريتي، التجارة الخارجية الدار الجامعية، القاهرة، 2009، ص 249.

² محمد السيد أحمد السيريتي، المرجع السابق، ص 249.

³ عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص 181.

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري

تعيش كل دولة في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان بعلاقات اقتصادية تبادلية فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالاستيراد والتصدير من وإلى الدول الأخرى، أضف إلى ذلك أنهم يقدمون خدمات مختلفة كالشحن والنقل والتأمين... كما تؤدي لهم في ذات الوقت خدمات مماثلة من الأجانب، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلاً أو آجلاً، هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقود ويتعين دفعها في تاريخ معين لذلك فمن المهم لكل دولة دائنة أو مدينة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والالتزامات ومن هنا فإن عليها أن تعد بياناً كافياً أو سجلاً وافياً تسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات.

المطلب الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم القوائم المعتمدة لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في الأجل القصير، وهو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي، وسنحاول من خلال هذا المطلب وضع مفهوم مبسط لميزان المدفوعات مع إبراز أهمية ميزان المدفوعات بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل.

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات

تتعدد تعريفات ميزان المدفوعات من بينها نذكر ما يلي:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل يشمل كل المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي، وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات التي تتم بين المقيمين (سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين) في دولة معينة مع بقية العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.¹

ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.²

يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه « سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية

¹ إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص 289.

² السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية، ط 1، الإسكندرية، 2011، ص 229.

الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب من الصندوق والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم»¹.

يمكن كذلك تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين دولياً والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.²

من خلال ما سبق يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يحصي كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم خلال فترة زمنية عادة تكون سنة واحدة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين الأعوان المقيمين في العالم الخارجي، ويترتب على أساسه حقوق والتزامات على البلد المعني.

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلاد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، فهي تبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، ولذلك فهو يحظى بالكثير من الاهتمام ليس على مستوى صانعي القرار فقط بل على مستوى رجال الأعمال الأجانب والمستثمرين وكافة المتعاملين الاقتصاديين مع الدولة (بنوك، مؤسسات، أشخاص، حكومات... الخ)، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية مسألة حيوية في حد ذاتها لأي اقتصاد وطني، وذلك للأسباب التالية:³

- * يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، إذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبير دل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الدولي، وعلى العكس من ذلك فإنه كلما كان حجم هذه المعاملات صغيراً دل ذلك على محدودية الاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- * يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة فيه قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية؛

¹ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 166.

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2003، ص 100.

³ سامية مقعاش، العملة الأوروبية (اليورو) وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، دفعة 2006-2007، ص 96.

- * يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها، مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية... الخ؛
- * تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابعة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة، كما يعتبر مؤشراً جيداً للحكم على المركز الخارجي لها؛
- * يسمح ميزان المدفوعات بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية دول العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة وكذا حصة البلد من التجارة الخارجية العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.¹
- * يتتبع ميزان المدفوعات مجمل التدفقات بين المقيمين وغير المقيمين في فترة محددة، وهو ما يسمح بتسجيل كل التدفقات السلعية والخدمية من وإلى الخارج وكذا العرض والطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي متابعة تطورات سعر الصرف.²

وعليه يمكن القول أن ميزان المدفوعات يعتبر أداة يعتمد عليها من أجل بيان حجم المبادلات الاقتصادية الخارجية للبلد، فميزان المدفوعات يوفر قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي، ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات مع الخارج.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

توجد عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها:³

1. **التضخم:** إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية، فتتخفض الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.
2. **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، والعكس من ذلك فإن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات.
3. **اختلاف أسعار الفائدة:** إن التغير في أسعار الفائدة يحدث أثراً على حركة رؤوس الأموال، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص ص 279-280.

² دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 103.

³ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2003، ص ص 64-65.

انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

4. **سعر الصرف:** يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المطلب الثاني: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه

تمتلك السلطات السياسية والاقتصادية مجموعة من الأدوات تستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية المالية والنقدية، ويعتبر ميزان المدفوعات واحد من أهم هذه الأدوات، كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية، ويعتبر الميزان التجاري أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية.

أولاً: مفهوم الميزان التجاري وأهميته

يقصد بالميزان التجاري كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، بالتركيز على المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود.¹

الميزان التجاري هو رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه.²

يعرف الميزان التجاري كذلك بأنه سجل يتعلق بتجارة السلع، أي صادرات السلع وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة، حيث تسجل الصادرات السلعية في الجانب الدائن أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليه خروج نقد أجنبي.³

¹ بسام الحجار، مرجع سابق، ص 55.

² محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 181.

³ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 233.

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، إذا ما زادت قيم الصادرات السلعية على قيم الواردات السلعية يكون الميزان التجاري قد حقق فائضاً وإذا كان العكس فيكون قد حقق عجزاً.

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي الصادرات (X)} - \text{إجمالي الواردات (M)}$$

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة، حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه وضعف القدرة التنافسية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنوعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.¹

ثانياً: أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين أساسيين يتمثل القسم الأول في الميزان التجاري السلعي، أما القسم الثاني فيتمثل في الميزان التجاري الخدمي.²

1) الميزان التجاري السلعي: ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة المنظورة ويضم كافة السلع التي تتخذ شكلاً مادياً ملموساً (الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

الميزان التجاري الخدمي: يطلق عليه أيضاً ميزان التجارة غير المنظورة، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (كالنقل والسياحة، التأمين...).

ثالثاً: مفهوم الصادرات والواردات

يتمثل الميزان التجاري في الصادرات والواردات، لهذا سيتم التعرف على مفهوم كل من الصادرات والواردات كما يلي:³

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 234.

² عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص 97.

³ نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص 34، 35.

تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءاً من الطلب على الناتج الوطني، فالصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية من الدول المنتجة لها، ويمكن ان تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية، مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات. حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دلت على تطور الهيكل الانتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وعلى عكس ذلك فكما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها دلت على تخلف الهيكل الانتاجي، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطاً بتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف.

أما الواردات فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن. إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ارتباطه وتبعيته للخارج، فإنه يعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية. ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة وإليها حيث تسجل صادرات السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب مدين.

المطلب الثالث: توازن الميزان التجاري وإختلاله وعلاقته بسعر الصرف

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة معتادة، في حين أن حالة التوازن نادراً ما تتحقق في الواقع، لأن جميع الدول تحاول الوصول إلى توازن ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخلياً وخارجياً.

أولاً: إختلال الميزان التجاري

في حالة حقق الميزان التجاري فائض أو عجز فيجب ان ننظر للظروف الاقتصادية التي تحقق فيها هذا الفائض أو العجز.

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدرتها، مما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها.¹

أما في حالة تحقق الفائض في ظروف اقتصادية ملائمة مثل التوظيف الكامل وتحقيق النمو المستهدف واتباع سياسة صحيحة لتنمية الصادرات فإنه يدل على متانة اقتصاد البلد، أما إذا تحقق في ظروف اقتصادية غير ملائمة أو باتباع سياسة لتقييد الواردات مثلا فإنه لا يدل على قوة الاقتصاد، وإنما يدل على نجاح البلد في تنفيذ سياسة معينة غالبا ما تؤدي إلى مزيد من الإختلال.²

ثانياً: توازن الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان التجاري، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:³

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

المنتجات المحلية

معناه:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية " تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 404.

² السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 232.

³ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 204، ص ص 124-125.

تمثل الصادرات الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، أما الواردات فهي تمثل الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية، في حالة توازن الميزان التجاري يعني هذا تساوي مجموع الصادرات والطلب المحلي مع مجموع الواردات والطلب الأجنبي وبذلك يحدث ثبات في الأسعار المحلية والذي يُحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لذلك التوازن تتجه أسعار الصرف للإستقرار وعدم التغير ارتفاعاً أو انخفاضاً (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

ثالثاً: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيم الصادرات عن قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضاً، ويحقق عجزاً في الحالة العكسية، حيث يعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرأً أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى، ويساوي الفرق بين الصادرات «X» والواردات «M» أي «M - X» وهو جزء من الإنفاق الكلي والذي يكتب على الشكل التالي:¹

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

حيث: C, I, G, (X-M) تمثل كل من الإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على التوالي. كما أن للصادرات والواردات أثراً مباشراً على سعر صرف بلد ما.

عندما يقوم بلد باستيراد منتج ما فإنه يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، إذ يقوم البلد المستورد بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغير في سعر الصرف.

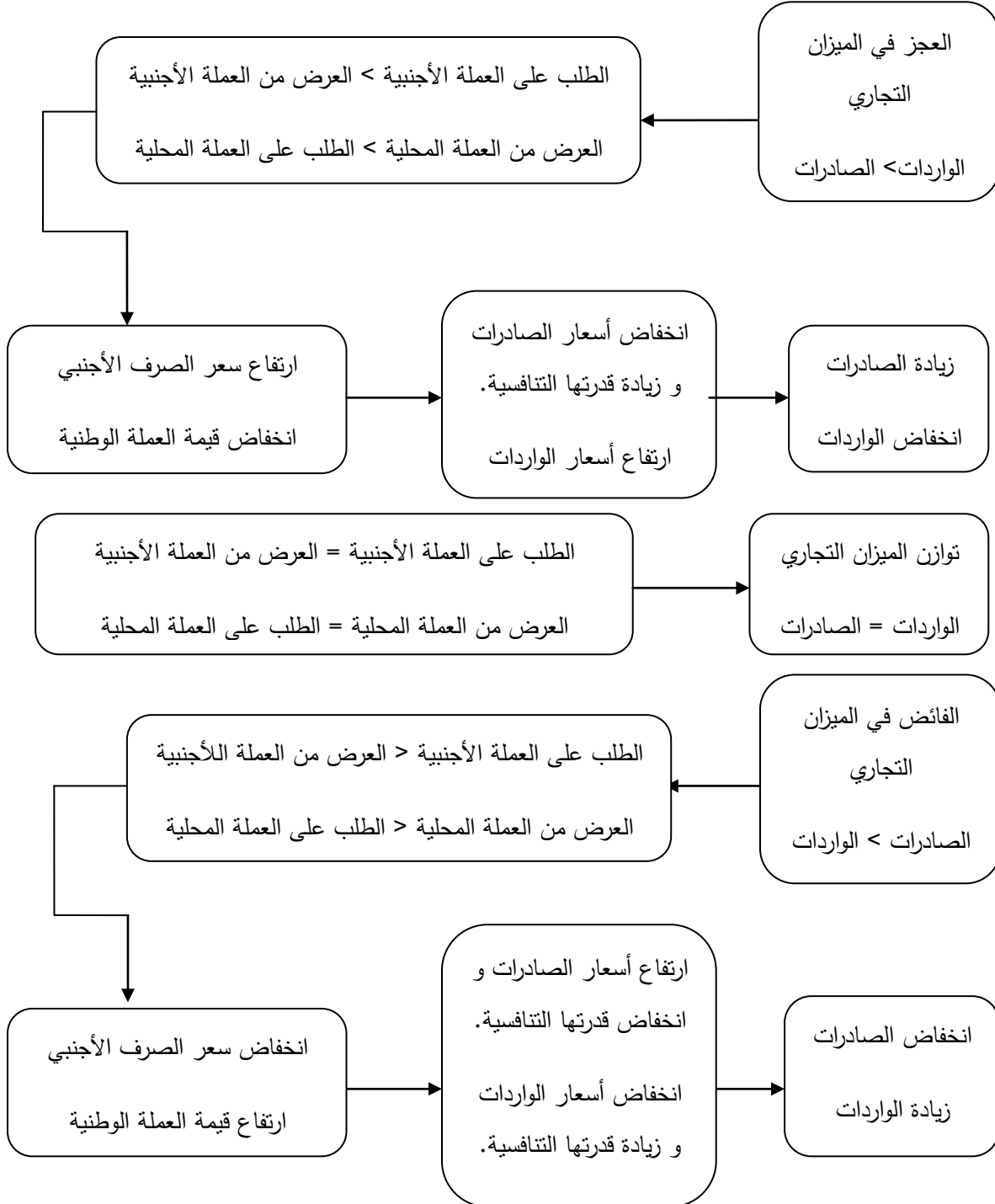
في حالة عجز ميزان المبادلات الجارية بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الإنخفاض أو تقل قيمتها مقارنة بالعملات الأخرى المستعملة في المبادلات، والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات، الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين، وبالتالي العملة المحلية تميل إلى الإرتفاع أو يعاد تقييمها. ومع ذلك ضعف قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر، والعملة الأجنبية ترتفع من جديد أو أن قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أقل والعملة الأجنبية تنخفض.²

¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 225.

² عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 98.

ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري



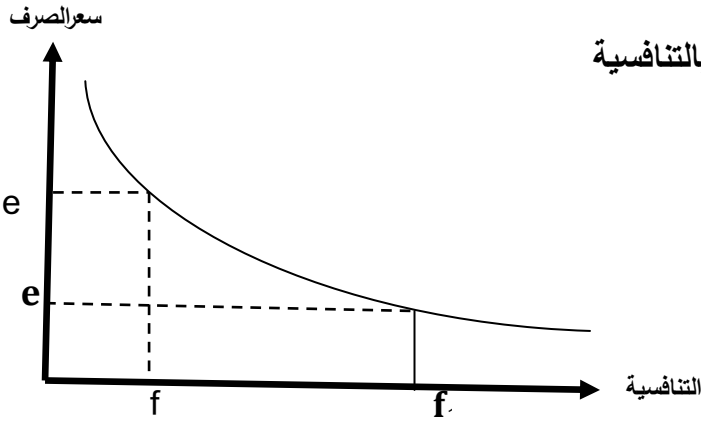
المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع، مصر، 1999، ص 320.

رابعاً: علاقة سعر الصرف بالتنافسية

تتمثل تنافسية أية دولة في قدرتها على تصريف وبيع منتجاتها للعالم الخارجي في ظل وجود منافسة دولية، أي العمل على محاربة الواردات ومحاولة تقليصها في السوق المحلية وتعويضها بالسلع المحلية، وفي نفس الوقت مضاعفة قدرة البلد على تصدير سلعه أو خدماته في الأسواق الأجنبية.

كما يعتمد تحليل تنافسية الاقتصاد لأية دولة على فهم الميكانيزمات التي تؤثر من خلالها أسعار الصرف على الواردات والصادرات.¹

في حالة إذا كانت دولة ما أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى، فإن منظمات الأعمال في هذه الدولة يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع لأن السلع المحلية ستستمر تباع بشكل جيد عند القيمة المرتفعة للعملة ومع ذلك إذا تدهورت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبياً غالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها.



الشكل رقم 04: يبين علاقة سعر الصرف بالتنافسية

من خلال الشكل رقم 04 نلاحظ انه كلما زادت التنافسية اتجه سعر الصرف للانخفاض حيث كان عند المستوى e ثم انخفض الى e_1 والذي هو ناتج عن زيادة التنافسية من f إلى f_1 ، وبذلك يمكن القول أنه توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والتنافسية. فزيادة التنافسية ينتج عنها ارتفاع الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع قيمتها والعكس،

¹ سمير أيت يحي، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص 120.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر سعر الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم وذلك من خلال توسيع نشاط التصدير والإستيراد، فسعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

فسعر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق يسمى سوق الصرف، هذا الأخير وبآليات عمله والمتعاملين فيه له فعالية كبيرة في تزايد حجم كل من الصادرات والواردات، إلى جانب زيادة حركة رؤوس الأموال.

يعكس ميزان المدفوعات العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي.

أما الميزان التجاري فهو أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، فبهذا فهو يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

في الفصل الثاني سنتطرق إلى كل من سياسة تخفيض قيمة العملة وكذا واقع أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري.

الفصل الثاني

تمهيد:

إن الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي توجهت نحو اقتصاد السوق والذي استوجب عليها القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في التجارة الخارجية والنظام المصرفي ونظام سياسة سعر الصرف وغيرها.

ففي إطار نظام سياسة سعر الصرف كان الدينار الجزائري يعتمد على نظام ثبات أسعار الصرف حيث يتحدد على أساس وزن معين من الذهب، و بعد انهيار نظام بريتون وودز أصبحت قيمته ابتداءً من يناير 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة.¹ وفي سنة 1986 وإثر الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية والذي أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر حيث زادت المديونية الخارجية وارتفعت خدمة الدين الخارجي وكانت الميزانية العامة في حالة عجز وكذلك الميزان التجاري، وفي ظل هذه الظروف الصعبة توجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وتم عقد مجموعة من الاتفاقيات في إطار سياسة التعديل الهيكلي، والإصلاحات التي قامت بها الجزائر مست نظام الصرف حيث في نهاية سبتمبر 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، ومنه توالى عدة تخفيضات للدينار الجزائري.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق لسياسات صرف الدينار الجزائري ، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية سياسة تخفيض قيمة العملة

المبحث الثاني: واقع أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته.

¹دوحي سلمى، مرجع سابق، ص 161.

المبحث الأول: ماهية سياسة تخفيض قيمة العملة

كثيراً ما تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية، على الأخص مشاكل الميزان التجاري، فلقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان المدفوعات، بالتالي النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، حيث رأت بعض هذه الدول أن علاج هذه المشكلة يكون بواسطة تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفض الضغط على ميزانها التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساساً إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي، هذا ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات.

المطلب الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة وأسبابه

أولاً: مفهوم تخفيض قيمة العملة

التخفيض هو التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزانها التجاري قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال.¹

يقصد بتخفيض قيمة العملة كل انخفاض تقوم به السلطات النقدية عمداً في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بوحدات النقد الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهر قانونياً أو فعلياً في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ.²

كما يقصد بتخفيض قيمة العملة كذلك قيام السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي ارتفاع سعر الصرف.³

¹ بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 62.

² زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 292.

³ السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 269.

عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هي انقاص قانوني لعدد وحدات العملة الأجنبية الذي تمثله وحدة النقد الوطنية، وهذا الإجراء الإداري الذي غالباً ما يتخذ تحت ظروف معينة، يعد من أهم وأخطر إجراءات السياسة النقدية التي يمكن للدولة أن تقدم عليها.¹

ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة Dévaluation وانخفاض قيمتها Dépréciation فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائياً نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة بقرار من السلطة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت.²

ثانياً: أسباب تخفيض قيمة العملة

توجد أسباب عديدة لتخفيض قيمة العملة من بينها ما يلي:³

- ◆ الارتباط بكتلة نقدية معينة مثل منطقة الدولار وذلك لأن أي تغير في القيمة الخارجية للعملة القيادية في إطار المنطقة النقدية ينعكس على القيم الخارجية لبقية العملات.
- ◆ معالجة العجز في ميزان المدفوعات.
- ◆ إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية، إذا كان ميزان المدفوعات يشكل عاملاً خارجياً عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة، فإن إقامة العلاقة الواقعية بين العملة الوطنية وبقية العملات تشكل سبباً داخلياً للقيام بعملية التخفيض، حيث أن إحدى واجبات سعر الصرف تتلخص في إيجاد العلاقة بين أسعار العملات بمعنى أن المواطن يستطيع شراء بضائع وخدمات من بلد آخر مساوية لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يمكن له أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية.
- ◆ كما يمكن ان يكون سبب تخفيض القيمة الخارجية للعملة بهدف تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة.

¹ عبود زرقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص 185.

² عبود زرقين، المرجع السابق، ص 185.

³ بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مدرسة الدكتوراه والتسيير الدولي للمؤسسات، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 26، 27.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تخفيض قيمة العملة

أولاً: أهمية سياسة التخفيض

إن عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة للواردات فترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية هذا ما يجعل من حجم الواردات تميل إلى الإنخفاض، وفي هذه الحالة فإن المنتجون يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر، ولهذا يفضلون الانتاج في قطاعي التصدير وإحلال الواردات، في هذا الاطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض والطلب والتخفيض الفعال للموارد ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب حيث يساهم كذلك في تحسين وضعية حساب التجارة غير المنظورة.

إن تخفيض قيمة العملة يحد من إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي يساهم بدوره في تحسين وانتعاش حساب رأس المال.

تساهم عملية تخفيض قيمة العملة في زيادة دخل الفئات المنتجة من العملة المحلية وتخفيف عبأ مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو حل مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية.

تعمل عملية تخفيض قيمة العملة كذلك على زيادة موارد الخزينة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم رصيد الذهب المتاح لديها وفقاً للسعر الجديد.¹

ثانياً: أهداف تخفيض قيمة العملة

من الجدير بالذكر أن الدولة تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة لأغراض معينة منها:²

✓ تحقيق توازن ميزانها التجاري الذي كان مختلاً، حيث يتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات

¹ سي محمد سامية، اختلال سعر الصرف الحقيقي - فعالية سعر الصرف الموازي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص ص 20، 21.

² رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل -دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2014-2015، ص 22.

- وتقليل الواردات، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار الوحدة الواحدة من الواردات بالعملة الوطنية مقارنة بأسعار البضائع المحلية وبالتالي يتحفز إنتاج هذا النوع من السلع لأن أسعارها ارتفعت بعد التخفيض، و بالتالي علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات؛
- ✓ تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وبالتالي يساهم ذلك في استغلال الطاقة الانتاجية واستغلال المزيد من اليد العاملة؛
- ✓ تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية بحيث يمكن للمواطن شراء بضائع وخدمات في البلد الأجنبي متساوية في الكمية والنوعية للبضائع والخدمات التي يستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية.

المطلب الثالث: آلية تخفيض قيمة العملة والآثار المترتبة عنها

إن تخفيض قيمة العملة إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية فإذا كان لدينا $1\$ = 10$ دج وخفضنا قيمة الدينار بـ 20%، فسر الصرف الجديد يكون $1\$ = 12$ دج، كما أن هناك من يرى أن هذه السياسة تتيح للدول فرصة زيادة صادراتها وانخفاض وارداتها، هذا ما ينعكس على تحسين موقف الميزان التجاري، حيث ينحصر التأثير الفوري للتخفيض على الأسعار النسبية، فإذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها بـ 10% فهذا يعني ارتفاع أسعار الواردات بنسبة 10% من العملة المحلية، أي كمية الصادرات ستزداد نتيجة هذا التخفيض.¹

إن لسياسة تخفيض قيمة العملة آثار عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

1. يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أعلى نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية مما يساهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.
2. جعل أسعار الصادرات أرخص نسبياً مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يساهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.²

¹ رشيدة زاوية، مرجع سابق، ص ص 24، 25.

² السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ص 269، 270.

3. استفادة بعض الفئات الإجتماعية والإضرار بأخرى، فارتفاع الأسعار الداخلية الناجم عن التخفيض يفيد ذوي الدخل المتغيرة، مثل المنتجين وحملة الأسهم ورجال الأعمال... إلخ، ولكنه يضر ذوي الدخل الثابتة مثل أصحاب العقارات وأرباب المعاشات... إلخ، كما يضر أيضا بأولئك الذين تتعدّل دخولهم ببطء وفي وقت لاحق مع ارتفاع الأسعار مثل أصحاب الأجور والمرتبّات.

4. لا يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات إذا ما ترتب عليه تدهور معدلات التبادل الدولي، فارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات قد يؤدي بالدولة المخفضة لقيمة عملتها إلى أن تقوم بتصدير كمية أكبر من منتجاتها مقابل حصولها على ذات الكمية التي كانت تحصل عليها من الإنتاج الأجنبي قبل التخفيض وفي ذلك خسارة كبيرة للاقتصاد القومي.

5. يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة عبء الديون الخارجية للدولة التي قامت بالتخفيض متى كانت هذه الديون مقومة بعملة الدولة المقرضة أو بعملة أجنبية أخرى، هذا هو الوضع المألوف في أسواق الائتمان الدولية، أما إذا كان الدين مقوماً بالعملة الوطنية فإن التخفيض لا يؤثر في حجمه لأنه سيسدد بذات العملة.

6. يؤثر التخفيض على حركات رؤوس الأموال، فإذا ما توقع الجمهور تخفيض قيمة العملة الوطنية فقد يندفع إلى إخراج بعض ما في حوزته من رأس المال إلى الخارج تفاديا لنقص قيمته أو بحثا عن الأرباح، وقد يحجم الأجانب أيضا عن تحويل بعض رؤوس أموالهم إلى الدولة المخفضة انتظارا للتخفيض، وكل ذلك يؤدي إلى نقص العملات الأجنبية لدى الدولة مما يعكس أثره على النتائج المرتقبة من التخفيض، ناهيك بطبيعة الحال عن أنه عندما يفقد الجمهور الثقة في عملته الوطنية فقد يعمل على التخلص منها بشراء السلع المادية مما يؤدي إلى نقص الميل إلى السيولة وبالتالي زيادة سرعة تداول النقود مما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع.¹

لنجاح هذه السياسة لا بد من توفر شروط ذكرها كالتالي:²

- أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر.
 - أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد.
- أو مجموعهما (مجموع المرونيتين) < 1.

¹ محمود يونس، مرجع سابق، ص 276، 277.

² السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 270.

وفي هذه الحالة تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في القضاء على فائض الطلب على العملة والقضاء على عجز ميزان المدفوعات، لأنه تكون مروّنات الطلب وعرض العملة مرنة، كما يتضح ذلك في الشكل رقم 04، أما إذا انخفضت قيم مروّنات الطلب والعرض على العملة الأجنبية تفشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ويؤدي ذلك إلى حالة سعر الصرف غير المستقر، وهذه السياسة لها أربع حالات.¹

الحالة الأولى والثانية: تتحققان عندما يكون منحني عرض العملة الأجنبية موجب الميل أي تكون مرونة الطلب الأجنبي أكبر من الواحد، يتم التفرقة بين الحالتين على أساس إمكانية إجراء التخفيض الرسمي في قيمة العملة الوطنية.

ففي الحالة الأولى: تنجح سياسة تخفيض قيمة العملة لأنها تتطلب تخفيضاً قليلاً في قيمة العملة الوطنية من السهل إجراءه رسمياً لكبر قيم مروّنات الطلب والعرض على العملة الأجنبية.

وفي الحالة الثانية: تفشل السياسة لأنها تتطلب تخفيضاً كبيراً في قيمة العملة الوطنية من الصعب إجراءه رسمياً لصغر قيم مروّنات الطلب والعرض على العملة الأجنبية كما يتضح في الشكل رقم 04.

الحالة الثالثة والرابعة: تتحققان عندما يكون منحني عرض العملة الأجنبية سالب الميل، أي تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أقل من الواحد، ويتوقف نجاح السياسة هنا على مدى استقرار سعر الصرف.

ففي الحالة الثالثة: تنجح سياسة التخفيض لاستقرار سعر الصرف وتسمى بحالة سعر الصرف المستقر. أما الحالة الرابعة: تفشل سياسة التخفيض لعدم استقرار سعر الصرف وتسمى بحالة سعر الصرف غير المستقر.

(أ) حالة سعر الصرف المستقر

يتحقق إذا توافر شرطان وهما:²

♦ أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الانتاج المحلي > 1.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 270 - 272.

² السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 267.

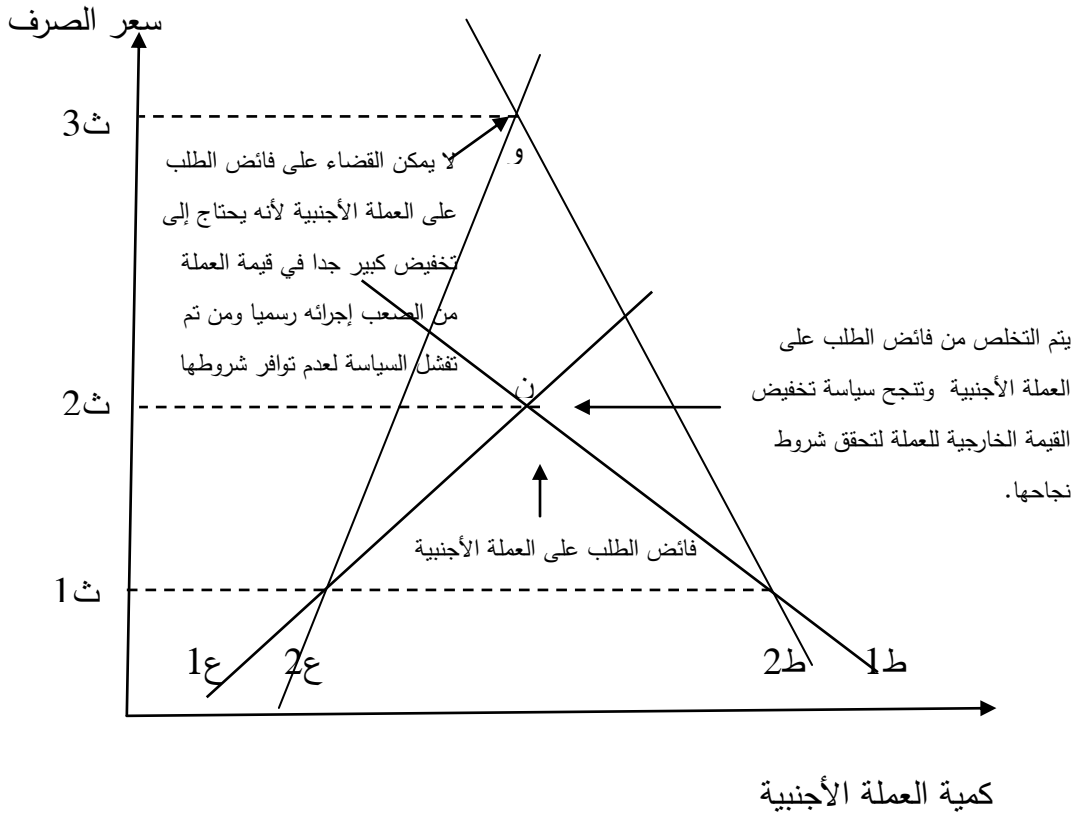
♦ أن يكون مجموع مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات معاً أكبر من الوحدة، أي أن انحدار الطلب على العملة الأجنبية أكبر من انحدار عرض العملة الأجنبية.

حالة سعر الصرف غير المستقر

ويتحقق إذا توفّر شرطان:¹

- ♦ أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الانتاج المحلي > 1 ، أي أن منحنى عرض العملة الأجنبية سالب الميل مثل منحنى الطلب.
- ♦ أن تكون مجموع مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات معاً > 1 ، أي أن انحدار عرض العملة الأجنبية $>$ انحدار الطلب على العملة الأجنبية.

الشكل رقم 05: سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة



المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 266.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ص 267، 279.

من الشكل رقم 05: عند النقطة 'ن' (نقطة توازن منحني العرض مع منحني الطلب) يتم التخلص من فائض الطلب على العملة، وبالتالي تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة لتوفر شروط نجاحها، أي أن مرونة الطلب على العملة وعرض العملة مرنة. أما عند النقطة 'و' تفشل سياسة تخفيض قيمة العملة حيث أنها تتطلب تخفيضاً كبيراً وذلك لصغر قيم مرونة العرض والطلب على العملة.

المبحث الثاني: واقع أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته

تميز سعر صرف الدينار الجزائري بالثبات خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد التي امتدت من 1967 إلى 1990، ولم يشكل سعر الصرف في تلك الفترة عائقاً طالما كان خاضعاً للرقابة حيث أدت إدارة سعر صرف الدينار الجزائري بهذه الكيفية إلى تكبد الدولة تكاليف إدارية للعملة الصعبة ليست لها أي علاقة أو ارتباط مع أداء الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار تدريجياً عن الواقع الاقتصادي، حيث أدت هذه الوضعية إلى اتباع تخفيض تدريجي لقيمة الدينار لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وقد تزامن هذا مع الإجراءات الرامية إلى إقامة اقتصاد مبني على قواعد اقتصاد السوق.

المطلب الأول: تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل المراحل من مراحل التنمية، وتميزت هذه المراحل بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية، وفي ما يلي سنوضح مختلف المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري:

أولاً: مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة

رغم استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية إلا أنها بقيت تابعة لمنطقة الفرنك والتي تميزت بوجود رقابة صارمة على المعاملات التجارية التي تتم بين منطقة الفرنك والمناطق الأخرى ووجود حرية تامة في التجارة الخارجية وتحويل رؤوس الأموال وهذا في حدود منطقة الفرنك إلى غاية 1963، لكن قبل انتهاء هذه السنة سارعت الجزائر إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي من خلال إصدار قانون 63-111 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963 والقاضي بعزل الجزائر عن منطقة الفرنك وبذلك أصبحت لها سياستها المتعلقة بالصرف والنقد، ليتم إنشاء الدينار الجزائري بمقتضى القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 أبريل 1964 على أساس غطاء

ذهبي يعادل 0,18 من الذهب وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي.¹

نشير هنا إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي (1 دينار يقابله 1 فرنك فرنسي) إلى غاية 1969 في حدود يتقلب فيها سعر صرف الدينار بين $\pm 1\%$.²

ومع انهيار نظام بريتون وودز انجر عنه سحب الذهب من التداول في السوق العالمية حيث شرعت معظم الدول في تعويم عملاتها وأصبح من الضروري على الجزائر أن تعيد النظر في سياسة صرفها، وهو ما قامت به فعلاً بداية من سنة 1973.

ثانياً: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات (1974-1986)

لجأت الجزائر إلى ربط الدينار بسلة من العملات* حيث تغطي كل عملة وزناً محدداً داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دورياً حيث تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، هذا بالإضافة إلى سعي السلطة النقدية آنذاك إلى إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والتي تتمثل في:³

- عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل؛
- عدم تأثير التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري.

¹ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 99.

² محمد أمين بري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص 202.

* الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الكورون الدانمركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، البسطة الإسبانية، الدولار الكندي، الفرنك السويسري.

³ جعفري عمار، مرجع سابق، ص 100.

ثالثاً: مرحلة التسيير الديناميكي لسعر الصرف

أدت الأزمة البترولية سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز التوأم أي تزامن العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات مما أدخل الاقتصاد الوطني في ركود استدعى على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بشكل خاص حيث تمثلت إصلاحات سعر الصرف في الاجراءات التالية:¹

1. الانزلاق التدريجي

هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى 1991، و نتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبر رغم العمل على الحد من الفجوة إلى القروض قصيرة الأجل والتي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة.

لقد تم تعديل معدل الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، حيث انتقل معدل الصرف من 4.936 دينار للدولار في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار للدولار مع نهاية 1989، وانطلاقاً من سنة 1990 وتماشياً مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، فانتقل معدل صرف الدينار إلى 12.11 دينار للدولار في نهاية 1990 وقد استمر هذا الانزلاق السريع بهدف الوصول بالدينار إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص وقد اتخذت هذه الاجراءات بالفعل خلال الفصل الأول من 1991 حيث تم تعديل سعر الصرف ليصل إلى 13.88 دينار للدولار بنهاية جانفي 1991 ثم 16.59 دينار لكل دولار بنهاية فيفري 1991 ليصل في نهاية مارس 1991 إلى 17.76 دينار جزائري للدولار والجدول رقم (01-02) يوضح مراحل الانزلاق التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1897 إلى 1991.

¹ جعفري عمار، مرجع سابق، ص 101.

جدول رقم (01-02): تطور سعر صرف الدينار الجزائري من 1987 إلى 1991.

التعليق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ عملية الانزلاق
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4.936	نهاية 1987
تسريع عملية الانزلاق	8.032	نهاية 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشياً مع وتيرة انطلاق الاصلاحات	10.119	نوفمبر 1990
استمرار الانزلاق بهدف الوصول إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص.	12.1191	نهاية 1990
	15.8889	جانفي 1991
تعديل معدل صرف الدينار	15.889	نهاية جانفي 1991
	16.5946	نهاية فيفري 1991
	17.7653	نهاية مارس 1991
تخفيض بمقدار 22% بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي واستمرار الوضع إلى غاية 1994	22.5	نهاية 1991

المصدر: درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير - إختيار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص137.

2. التخفيض الصريح

في نهاية سبتمبر 1991 وبعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر متوالية قامت السلطة النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:¹

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية؛
- جعل الدينار الجزائري قابلاً للتحويل؛

¹ نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، ط1، دار بلقيس، الجزائر، 2008، ص 240.

- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب؛
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني.

وبقي الدينار على هذه القيمة 22.5 دينار مقابل دولار أمريكي واحد إلى أن تم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ أبريل 1994 والذي انجر عنه تخفيض الدينار ب 40.17% ليصل بذلك إلى 36 دينار للدولار الأمريكي الواحد وأقره مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10.

رابعاً: تطور نظام سعر الصرف المرن بعد 1994

بداية من أواخر 1994 عرف الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي وتغير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب ليتم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ 1974 ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:¹

1. نظام جلسات التثبيت (le fixing)

هو عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك المركزي التي كانت أسبوعية في البداية ثم أصبحت يومية أين يقوم البنك المركزي عند فتح الجلسة بعرض مبلغ يحدد على أساس هدف سياسة الصرف ومعبراً عنه بدلالة العملة المحورية وهي الدولار الأمريكي على أساس سعر صرف معين، عند حينها تقوم البنوك بعملية عرض المبلغ المراد الحصول عليه وبالسعر الذي يناسبها ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض العملات الصعبة من طرف بنك الجزائر والطلب عليها من طرف البنوك التجارية إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة، وما ساعد على إنشاء هذا النظام ما يلي:²

- ✓ نتائج برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي (الفعالية في مجال الضبط النقدي)؛
- ✓ اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض؛
- ✓ تحسين مستوى الاحتياطيات من العملة الصعبة.

إن آلية تنظيم هذه السوق من خلال عمليات العرض والطلب أدت إلى تكييف نظام التحديد الإداري لقيمة الدينار وفقاً لآلية الصرف البيئية للبنوك وبروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب، إلا أن عرض العملات ما زال حكراً على بنك الجزائر وذلك لوجود عوامل عديدة تحدد مبلغ

¹ جعفري عمار، مرجع سابق، ص 103-104.

² محمد أمين بريري، مرجع سابق، ص 213.

العملات المعروضة وبالتالي تؤثر في تسعيرة الدينار نذكر منها: (الاحتياطات من العملة الصعبة، تسديد الديون الخارجية، تطور سعر صرف الدولار الأمريكي على مستوى السوق الدولية إيرادات الصادرات المحروقات قبل افتتاح الجلسة).

لقد استمر العمل بنظام جلسات التثبيت طوال مرحلة انتقالية امتدت إلى غاية ديسمبر 1995 تاريخ إنشاء سوق الصرف البينية.

2. سوق الصرف البينية

في إطار برنامج التعديل الهيكلي وإيماناً بالأهمية البالغة التي تمثلها أسواق العملات الأجنبية ودورها في تأمين عمليات عرض وطلب العملات، ومن ثم تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية، أصدر بنك الجزائر بتاريخ 1995/12/23 لائحة رقم 08-95 تتضمن إنشاء سوق صرف بينية يتدخل فيها يومياً جميع البنوك والمؤسسات المالية لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يومياً بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية، وينقسم هذا كباقي أسواق الصرف إلى سوق فورية وأخرى آجلة، وانطلق نشاط سوق الصرف رسمياً في 1996/01/02 و تتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب وأصبحت البنوك والمؤسسات المالية لها الحق في:¹

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع و شراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

وعليه فإن إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة كان من شأنه السماح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنهم، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 وهي تعتبر الخطوة الأولى للتحويل نحو نظام تعويم الصرف والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملية الصعبة في ديسمبر 1996، كما ساعدت هذه العملية على ترقية مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى حصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم وعوائدهم إلى الخارج.

¹ محمد أمين بريري، مرجع سابق، ص114.

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

الرقابة على الصرف هي وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة، كما أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشدد إجراءات الرقابة على الصرف في البلدان ذات العملات الضعيفة إذ تشرع القوانين وتضع التعليمات واللوائح التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية داخل البلاد إلا لمن حصل على ترخيص من البنك المركزي، ويتميز نظام الرقابة على الصرف بالخصائص التالية:¹

1. عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها السلطة النقدية؛
2. إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة؛
3. ينجر عن هذا النظام في الغالب وجود أكثر من سعر للصرف، وبالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي.

يختلف نظام الرقابة على الصرف في الجزائر عن غيره حيث بدأ تطبيقه في أكتوبر 1963، وتعتبر الرقابة على الصرف من صلاحيات بنك الجزائر وفقاً للسلطات التي يخولها القانون، و يتميز بالخصائص التالية:²

- صرامة القوانين فيما يخص شروط حيازة العملات الصعبة، وكذا تحقيق المبادلات الخارجية؛
- الدينار الجزائري غير مسعر رسمياً في سوق الصرف الدولية باعتباره غير قابل للتحويل؛
- صعوبة تحديد سعر السوق التوازني نظراً لغياب سوق الصرف داخل التراب الوطني تتم فيه مقابلة العرض بالطلب.

يمكن الإشارة إلى أن نظام الرقابة على الصرف الذي كان سائداً مباشرة بعد الاستقلال يهدف في مجمله إلى:³

¹ جعفري عمار، مرجع سابق، ص 105.

² سامية منصور، دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف في الجزائر للفترة (1975-2013)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص التقنيات الكمية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015، ص 7.

³ نفس المرجع. ص 7.

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بعزل هذا الأخير عن العالم الخارجي وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الانتاجية ذات الأولوية؛
- حماية الصناعات الناشئة من خلال منع الواردات من السلع المنافسة؛
- منع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وذلك بترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والمحافظة عليها؛
- المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.

تختلف أهداف نظام الرقابة على الصرف في الجزائر باختلاف المراحل التي مر بها هذا النظام ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

أولاً: نظام الرقابة على الصرف قبل قانون النقد والقرض 10-90

تمتد هذه المرحلة من الاستقلال إلى غاية صدور قانون النقد والقرض (10-90)، وتتقسم إلى:¹

1. مرحلة حماية الاقتصاد الوطني (1962-1970)

تستهدف السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة والتحكم في العلاقات المالية وذلك بالحد من واردات السلع والخدمات باستثناء متطلبات تنمية البلاد، وكذا الحد من الهروب المكثف لرؤوس الأموال ومن أجل تحقيق ذلك اعتمدت السلطات جملة من الاجراءات تمثلت في:

- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية وإبرام الاتفاقيات الثنائية قصد تنويع وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الخارج؛
- نظام الحصص الذي وضع قيود على التجارة الخارجية بحيث يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية وأصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية.

2. مرحلة الاحتكار المسير من طرف الشركات (1971-1977)

عرفت هذه المرحلة إنشاء مكثف لاحتكارات الواردات من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة حيث تم في جويلية 1971 إصدار جملة من الأوامر تعطي الحق لبعض الشركات في إحضار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه كما تم إلغاء المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف

¹ سامية منصورى، مرجع سابق، ص ص 7، 8، 9.

مالي عرف بالترخيص الاجمالي للواردات استجابة لاحتياجات الشركات في مجال مدخلاتها من الواردات، إلا أن هذه الإجراءات نتج عنها جملة من السلبيات تمثلت فيما يلي:

- غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة و انتشار أزمة الندرة؛
- تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتجات الصناعية المستوردة.

3. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)

في هذه المرحلة تم إصدار القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والذي يقضي بتأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج، وكرس بذلك إقصاء الوطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية من خلال إقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد لتصبح كل السلع والخدمات الخاضعة لترخيص مسبق للتصدير تحت الرقابة، كما أضاف القانون الخاص بالسوق العمومية على العلاقات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية طابع الاستقلالية في إطار المبادلات الدولية، قصد حماية البلاد من كل التأثيرات السلبية التي تنتج عن العلاقات القائمة في مجال التجارة الخارجية.

ثانيا: نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10

شرع البنك المركزي منذ 1990 في وضع الأدوات اللازمة لتدخله في الرقابة على الصرف والمتعلقة بالتصدير والاستيراد والاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدماً في ذلك مجموعة من الضوابط والآليات المتمثلة فيما يلي:¹

- أ. يتم تحويل الأموال سواءً إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص العمل بها في الجزائر؛
- ب. يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة؛
- ج. يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي، ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر وكفاية القدرة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية.

¹ دوحة سلمي، مرجع سابق، ص 178-179.

د. يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة وتحويله إلى رصيده بالعملة الصعبة لدى البنوك التجارية، وباقي المبلغ المستحق له يحول إلى حساب التاجر بالدينار.

وبمقتضى هذه الرقابة وضعت العمليات على العملات الأجنبية في يد السلطة النقدية، وأوكلت لوزارة المالية وذلك للتحكم وتقليص كميات العملات الأجنبية الممنوحة لتمويل المعاملات التجارية، بما يتوافق مع الموارد المتاحة منها، وذلك من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وهكذا دخل الدينار الجزائري مرحلة التعويم الموجه ابتداء من 1996 بعد رفع بعض قيود الرقابة المفروضة عليها.

المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة الدينار وأثره على الاقتصاد الجزائري

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة بغرض تسوية هذه الاختلالات، وقد أشار صندوق النقد الدولي منذ السبعينات إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، لكن رفضت السلطات الجزائرية ذلك بحكم أنها عملية غير مفيدة لا للصادرات الجزائرية ولا لواردها، ومن بين الحجج المدعمة لرفضها عملية التخفيض ما يلي:¹

1. من الجانب النظري يسيطر عليها قطاع المحروقات والتي تتحدد أسعارها في السوق العالمي، فإنه ليس من المفيد مباشرة عملية التخفيض لقيمة الدينار لأنه لن يكون هناك أثر على تنافسية الأسعار.
2. يتعلق جل هيكل الواردات بالمواد الغذائية إذ في هذه الوضعية سيترتب عن عملية التخفيض وبصفة كبيرة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية مما يضر بالقدرة الشرائية لدى الأفراد.

أولاً: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

يمكن أن نذكر مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري وهي خلاصة الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال سنوات الثمانينات ويمكن حصرها فيما يلي:²

¹ صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف (دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص135.

² صحراوي سعيد، مرجع سابق، ص ص 136-138.

1. تقييم الدينار أكبر من قيمته الحقيقية: نقول عن عملة بأنها أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، في الحالة التي ينتج فيها هذا الأخير عن المضاربة ولا يمكن ان نتحدث عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة.
2. المغالاة في قيمة الدينار: كانت السلطة النقدية تقوم الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية، حيث كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة كما أن الاقتصاد الجزائري كان يعتمد نظام التخطيط المركزي، حيث أدى تسعير سعر الصرف في ذلك الوقت إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الأجنبية، حيث كان سعر صرف العملة الأجنبية بالدينار لا تربطه أية علاقة بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني.
3. الاحتياطات الدولية: تعتبر الاحتياطات الدولية سبب آخر لتخفيض قيمة الدينار إذ هي بقيم سالبة. وبيبين لنا ذلك الجدول التالي:

الجدول(02-02): تطور مؤشر الاحتياطات الدولية (1971-1990) الوحدة \$10⁹

السنة	1971	1974	1980	1984	1987	1990
احتياطي العملات	0	-0.564	-1.341	-0.33	-0.352	0.84

المصدر: سعيد صحراوي، مرجع سابق، ص 137.

ما يلاحظ من خلال الجدول (02-01) هو وجود قيم سالبة لمؤشر احتياطات العملات (بخلاف سنة 1990) مما يشكل صعوبة لدى الجزائر لتدعيم الدينار الجزائري.

4. عجز ميزان المدفوعات: يعد ميزان المدفوعات سبباً آخر وراء موضوع تخفيض قيمة الدينار ويظهر هذا العجز من خلال مؤشر ميزان المدفوعات، الذي يدل على أن الجزائر في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل صادراتها (خاصة بعد أزمة البترول 1986) وإلى رؤوس أموال أجنبية، وبيبين الجدول التالي تطور مؤشر ميزان المدفوعات

الجدول(03-02): تطور مؤشر ميزان المدفوعات (1982-1989)، الوحدة \$⁹

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المؤشر	-1.1	-0.5	-0.4	-1.2	-1.5	-0.3	-0.8	-0.7

المصدر: سعيد صحراوي، مرجع سابق، ص 137.

5. ارتفاع الديون الخارجية: لقد أدت خدمات الدين الخارجي إلى استنزاف العملات الأجنبية التي من الممكن توجيهها كاحتياطات لتدعيم الدينار الجزائري، والجدول (02-04) يبين تطور مخزون الديون الخارجية كالتالي:

الجدول (02-04): تطور مخزون الديون الخارجية (1971-1990) الوحدة \$10⁹.

السنوات	1971	1974	1980	1984	1987	1990
مخزون الديون الخارجية	1.261	3.37	13.36	15.94	26.70	26.59

المصدر: سعيد صحراوي، مرجع سابق، ص 138.

من خلال الجدول (02-03) نلاحظ وجود إرتفاع مستمر في مخزون الديون الخارجية، كما تجدر الإشارة هنا بأن هذا الإجراء (تخفيض قيمة العملة) الذي اتبعته الجزائر هو جزء من برنامج الإصلاح الهيكلي الجذري و الشامل. حيث ان المديونية ترتفع قيمتها بالعملة الوطنية مقابل العملة الصعبة.

6. العجز المالي (عجز الموازنة): الذي كان ميزة الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية سنة 1993 وقدر بـ190 مليار دينار جزائري ورغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50 مليار دينار جزائري إلا أن زيادة الانفاق الجاري والرأسمالي وانحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة، دعى إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز، كما أن أصحاب رؤوس الأموال أصبحوا يتخوفون من المديونية العامة التي تؤدي إلى التضخم مما دفعهم إلى تصدير رؤوس أموالهم إلى الخارج وبالتالي زيادة عجز الموازنة.¹

7. التوسع التضخمي: حيث أصبح المستهلك يمتلك عملات أكثر مما أنتجه من سلع وهذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر ودفع أجور بدون مقابل إنتاجي فضلا عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال إصدار نقدي بدون مقابل.²

8. تدهور أسعار البترول: خصوصاً بعد 1986 والذي انعكس على حجم الصادرات الجزائرية لأنها تعتمد على النفط المسعر بالدولار وقد صاحبه أيضاً تدهور في أسعار الدولار.

¹ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص 162.

² نفس المرجع، ص ص 162، 163.

ثانياً: أهداف تخفيض الدينار الجزائري

ان عملية تخفيض الدينار التي قامت بها الجزائر وكانت بدايتها سنة 1991، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والتي كان من ورائها إعادة الجدولة من ديونها الخارجية وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، هذا الأخير الذي من أهم بنوده التعويم الكلي للعملة الوطنية وكان يرجى من هذا التخفيض تحقيق الأهداف التالية:¹

1. الوصول إلى التوازن المالي الخارجي، حيث تجعل عملية تخفيض العملة الصادرات أكثر تنافساً وتقلل من عملية الاستيراد، وعلى هذا يجب أن يتوفر البلد على موارد قابلة للتصدير خارج قطاع المحروقات وأن تكون الانتاجية الوطنية كافية من هذه المواد لتغطية حاجيات الوطن الداخلية وذات جودة عالية.
2. تصبح المواد المستوردة أكثر غلاء بالنسبة للمصنعة محلياً وبذلك يتوجه المستهلك نحو المنتج المحلي.
3. نقص عملية الإستيراد وزيادة التصدير وبذلك يعود الميزان التجاري إلى توازنه.

ثالثاً: مراحل تخفيض الدينار الجزائري

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع FMI حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17 %، وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990، وما بين 25% و30% ما بين 1991 و1993.

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% وذلك ما بين شهر أبريل وسبتمبر 1994، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998-2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهراً الموالية وهذا منذ أوائل 2002.

في جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5%، إذ جاء هذا الاجراء أساساً للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية

¹ منتدى شبكة الطلبة الجزائريين على الرابط: <http://etudiantdz.net/vb/showthread.php?t=43167>

وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ7.5%، وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 و91.3014 بالنسبة للأورو، وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و91.2447 بالنسبة للأورو، وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة، وفيما يلي يظهر الجدول تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو من 2005-2008.¹

الجدول رقم (02-05): تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو من 2005 إلى 2008

العملة الأجنبية	2005	2006	2007	2008
الدولار (1دولار/د.ج)	73.36	72.64	69.36	63.86
الأورو (1يورو/د.ج)	91.30	91.24	94.99	96.91

رابعاً: أثر تخفيض قيمة الدينار على الاقتصاد الجزائري

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، حيث أن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الميزان التجاري للدولة، وكان الهدف من وراء هذه التعديلات هو القضاء على العجز في الميزان التجاري عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب والأهداف المسطرة من قبل الدولة فسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لها آثار على كل من الصادرات والواردات:

1. أثر تخفيض قيمة الدينار على الواردات

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، والأثر المباشر يكون على السلع الاستهلاكية والوسيطية، كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذا صاحبه تعديلات في الأجور ما يخلق بدوره آثار سلبية على التضخم بالنسبة للأجور، فبعد تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار زاد

¹ شعيب بوتوة وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري -، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية 5، 2011، ص 124.

المتوسط السنوي للتضخم، حيث قدرت الزيادة بحوالي 25% في الفترة (1990-1991)، ووصلت إلى 30% سنة 1995.¹

2. أثر تخفيض قيمة الدينار على الصادرات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظرياً يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية، وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية وبالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها، مقابل انخفاض الواردات من السلع، ما يؤدي بدوره إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري، ولكن بالنسبة للاقتصاد الجزائري نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار النفط التي تتحدد وفقاً لمنظمة الأوبك.²

و من بين الآثار السلبية لسياسة التخفيض على الاقتصاد الوطني ما يلي:³

- ✓ إن سياسة تخفيض قيمة العملة بصورة مستمرة يُدخل عدم اليقين فيما يخص القيمة المستقبلية للدينار، ما يؤثر على المبالغ الفعلية للصفقات المستقبلية؛
- ✓ التخفيض التدريجي للدينار لا يعطي مؤشراً عن القيمة الحقيقية والسعر التوازني له، إذ أنه لا يمكن معرفة متى وفي أي مستوى سيتوقف التخفيض؛
- ✓ نتج عن هذا النظام خسائر في الصرف لدى المؤسسات الخاصة والعامة وهذا في غياب نظام تغطية ضد خطر الصرف؛
- ✓ نتج عن التخفيضات المتتالية للدينار استفحال ظاهرة التضخم؛
- ✓ توجه الأفراد نحو الاستثمارات غير المنتجة مثل العقارات، الذهب، الصرف الأجنبي... الخ.

و بالتالي فسياسة التخفيض التدريجي للدينار لن تكون لها نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات.

¹ دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 185.

² دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 185.

³ صحراوي سعيد، مرجع سابق، 143.

خلاصة الفصل الثاني:

وهكذا سمحت لنا هذه المراحل الأربعة بمعرفة نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي خلفت تاريخ الاستقلال بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعاً من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة ويعود هذا الربط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت والمرتبب بالفرنك الفرنسي وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار والمرتبب بالدولار الأمريكي نظراً لأن معظم صادراتنا متمثلة في المحروقات، أي أن حوالي 97٪ من صادرات الجزائر تقيّم بالدولار، ومنه يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري تبعاً لعاملي العرض والطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لتركه عند مستوى مقبول.

كما إن اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة وتقييم الدينار الجزائري بأعلى من قيمته الحقيقية كان كافياً كي ينتقى الاقتصاد الوطني صدمة قوية نتيجة انهيار أسعار البترول، لتتكشف حقيقة الوضع الاقتصادي الهش الغير قادر على التصحيح التلقائي، ولم يعد أمام الحكومة الجزائرية سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي حيث اعتبرت سياسة تخفيض الدينار من أهم الاجراءات التي جاء بها برنامج الاستقرار الاقتصادي المتضمن رفع بعض القيود على التجارة الخارجية وسعر الصرف من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات بالاضافة إلى محاولة إعطاء الدينار قيمته الحقيقية حيث عرف انخفاضات كان الهدف منها ايجاد السعر الواقعي له، لما كان لهذه السياسة من آثار بليغة على القطاع الخارجي.

وفي الفصل الثالث سوف نتطرق إلى دراسة حالة الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2014).

الفصل الثالث

تمهيد:

إن الميزان التجاري يبين حركة كل من الصادرات والواردات بين الدولة والعالم الخارجي، حيث تعتبر الصادرات مصدراً رئيسياً للعمات الأجنبية، وأحد عوامل الطلب على السلع المحلية، بينما تعتبر الواردات مصدراً لفقدان العملة الأجنبية مقابل زيادة عرض العملة المحلية، وبالتالي فإن أداء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يعتمد على الفرق بين الصادرات والواردات، فزيادة الواردات على الصادرات يعمل على زيادة العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، والعكس صحيح في حال زيادة الصادرات على الواردات، فهو أهم مؤشر يمكن من خلاله معرفة الانعكاسات التي تحدثها سياسة الصرف على هيكل الميزان التجاري، وعليه سوف نقوم في هذا الفصل بتحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري من فترة ما قبل التخفيضات إلى ما بعد ذلك، وسوف نقوم ببناء نموذج لأثر تخفيض العملة على الميزان التجاري.

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري

المبحث الثاني: دراسة قياسية لعلاقة سعر صرف الدينار الجزائري بالميزان التجاري.

المبحث الأول: تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري

في ظل التطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم، والتي تستند على حرية التبادل التجاري وإزالة كافة العراقيل والقيود التجارية والتحرر الاقتصادي الهادفة إلى تحرير التجارة الدولية في كافة دول العالم دون قيد أو شرط، حيث أصبح واضحاً أن سياسة تنمية الصادرات وتويعها هي أحد البدائل المناسبة إن لم نقل أفضلها من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتطوير الاقتصاد الوطني، كما أن الحاجة لاعتماد هذه السياسة زادت بعد أن عانت العديد من الدول من الآثار السلبية نتيجة إحلال الواردات، وقد أيد معظم المفكرين الاقتصاديين أهمية سياسة تنمية الصادرات في دفع التنمية الاقتصادية للبلاد.

المطلب الأول: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1980-2014)

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي الدول الأخرى، إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر بين موقعها في المعاملات الدولية ويظهر الدور الاستراتيجي للصادرات البترولية التي تمثل مصدر الإيرادات الأساسي للاقتصاد الوطني.

ومن خلال ما يأتي سنحاول تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري من الثمانينات حتى سنة 2014.

الجدول رقم(03-01): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1980-1996)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري (مليون دولار)	نسبة تغطية* الصادرات للمستوردات %
1980	13652	9614	4038	142.0
1981	14117	10105	4012	139.7
1982	13509	9916	3593	136.2
1983	12742	9543	3199	133.5
1984	12792	9245	3547	138.4
1985	13034	8820	4241	147.8
1986	8065	7896	169	102.1
1987	9029	6630	2399	136.2
1988	7620	6685	935	114.0
1989	9534	8390	1144	113.6

147.6	4178	8786	12964	1990
179.7	5468	6862	12330	1991
138.5	3200	8310	11510	1992
130.3	2420	7990	10410	1993
97.2	-260	9150	8890	1994
10.1	-9075	10100	1025	1995
145.3	4120	9090	13210	1996

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>،

$$\text{*نسبة التغطية} = (\text{الصادرات/الواردات}) \times 100$$

نلاحظ من خلال الجدول (03-01) ان الميزان التجاري تميز خلال الفترة (1980-1985) بفائض حيث وصلت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات 147.8%، غير أن انهيار أسعار البترول عام 1986 أدى إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري بنسبة 96% مقارنة مع سنة 1985، والذي أوضح جوانب الضعف في هيكل الاقتصاد الوطني ومن أجل الخروج من هذه الأزمة قامت الجزائر برفع معدلات الاقتراض وفرض قيود على المستوردات، ويبين الجدول رقم (03-01) أيضا انخفاض المستوردات للسنوات 1987، 1988 وكانت هذه الإجراءات بمثابة الحافز لظهور السوق الموازية للعملة الوطنية.

وفي سنة 1994 سجل الميزان التجاري عجزاً بقيمة 260 مليون دولار وبلغت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات 97.2%، حيث صادفت هذه السنة تخفيض الدينار بنسبة 40.17%، كما يتضح ايضاً تدهور وضع الميزان التجاري في المدى القصير حيث سجلت سنة 1995 عجزاً بسبب عجز المؤسسات الوطنية على الاستيراد وامتناع البنوك عن تقديم القروض اللازمة لذلك واستفادت الجزائر سنة 1995 في ظل اتفاق القرض الموسع المنعقد مع صندوق النقد الدولي من قرض قيمته 116928 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مدته ثلاث سنوات ساعد على انعاش الميزان التجاري، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول وتحسين قيمة الدولار وزيادة عائدات الصادرات من المحروقات، حيث شهد الميزان التجاري فائض بداية من سنة 1996.

الجدول رقم(03-02): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1997-2014)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري (مليون دولار)	نسبة تغطية الصادرات للمستوردات %
1997	13820	8130	5690	170.0
1998	10140	8630	1510	117.5
1999	12320	8960	3360	137.5
2000	21650	9350	12300	231.6
2001	19090	9480	9610	201.4
2002	18710	12010	6700	155.8
2003	24460	13320	11140	183.6
2004	32220	17950	14270	179.5
2005	46330	19860	26470	233.2
2006	54740	20680	34240	264.7
2007	60590	26350	34520	230.0
2008	78590	38070	40520	106.4
2009	45180	37400	7780	120.8
2010	57090	38890	18200	146.8
2011	72890	46930	25960	155.3
2012	71740	51570	20170	139.1
2013	64974	55028	9946	118.0
2014	62886	58580	4306	107.3

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>،

واحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط <http://www.andi.dz/index.php/ar>

من خلال الجدول رقم (03-02) نلاحظ انتعاش الميزان التجاري في الفترة (1996-1997) بسبب تحسن أسعار البترول بينما تراجع هذا التحسن سنة 1998 نتيجة انخفاض سعر البرميل من البترول إلى أدنى مستوى له (أقل من 12 دولار للبرميل)، أما الفترة الممتدة ما بين 1999، 2002 فقد شهدت قيم

مرتفعة للصادرات وذلك بسبب الأسعار المرتفعة للبتترول نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه، أما خلال الفترة ما بين 2003-2008 فنلاحظ انتعاش في الصادرات وتراجع في قيم المستوردات .

في عام 2009 شهدت الصادرات الجزائري تراجع كبير بسبب تراجع أسعار البترول وذلك بسبب الأزمة العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط، وفي سنة 2010 عاد التحسن للميزان التجاري بعد تحسن أسعار النفط مع بداية تلاشي تأثيرات الأزمة العالمية، ثم عاد الى التراجع بداية من سنة 2012 حتى وصل سنة 2014 إلى 4306 مليون دولار.

ما يمكن قوله أنه من الضروري تشجيع وتطوير الانتاج الوطني من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات لمواجهة التزايد في حصيلة الواردات والتي هي في تزايد مستمر خاصة مع الانفتاح الاقتصادي.

المطلب الثاني: التوزيع السلي والجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية

أولاً: التوزيع السلي للصادرات والواردات

باعتبار أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية بنسبة كبيرة، ويغلب على صادراتها منتج واحد وهو النفط، نجد في المقابل أنها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة و سلع التجهيز .

1. الصادرات

يتضح من خلال الملحق رقم 01 الخاص بالتوزيع السلي للصادرات من سنة 2001 إلى 2014، أن المحروقات مثلت معظم الصادرات خلال هذه الفترة حيث قدرت عام 2014 بـ 95.89% من إجمالي الصادرات، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فقد قدرت بـ 4.11% من إجمالي الصادرات، حيث تتكون المنتجات المصدرة خارج المحروقات أساساً المواد نصف المصنعة والتي بلغت قيمتها 1458 مليون دولار في 2013 ما نسبته 2.24%، وتحتل المرتبة الثالثة المواد الغذائية بما نسبته 0.51 % أي ما قيمته 323 مليون دولار حيث يوجد انخفاض مقارنة بسنة 2013 حيث بلغت ما قيمته 402 مليون دولار، أما المواد الخام فقد احتلت المرتبة الرابعة في الصادرات الجزائرية حيث بلغت 109 مليون دولار امريكي خلال السنتين 2013 و 2014، حيث سجلت انخفاضاً مقارنة بسنة 2012 التي قدرت خلالها بقيمة 168 مليون دولار، أما سلع التجهيز الفلاحي و سلع التجهيز الصناعي و سلع الاستهلاك فتعتبر شبه معدومة حيث تراوحت نسبها على التوالي 0.001%، 0.03%، 0.02%، وهو ما يعني بأن الجزائر طيلة فترة تحرير التجارة الخارجية لم ترقى منتجاتها الصناعية على اختلافها إلى مستوى التصدير، بحيث نجد نسبتها من إجمالي الصادرات ضئيلة جداً، هذا ما يدل على أن الجزائر ما زال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة

غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حال تدهور أسعار النفط في السوق الدولي.

2. الواردات

بناءً على معطيات الملحق رقم 02 نلاحظ أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2014 بـ18961 مليون دولار بنسبة 32.36%، وقدرت عام 2013 بـ16194 مليون دولار، أما بالنسبة للواردات من المنتجات نصف المصنعة فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات تقدر بـ21.93% بقيمة قدرت بـ12852 مليون دولار وتعتبر أعلى قيمة مسجلة، حيث قدرت في سنة 2013 بـ11310 مليون دولار، ثم تليها المواد الغذائية بنسبة 18.78% أي ما قيمته 11005 مليون دولار أمريكي فهي في ارتفاع مقارنة بسنوات أخرى وتعتبر هذه النسبة الأكبر كذلك، أما المرتبة الرابعة نجد السلع الاستهلاكية بقيمة 10334 بنسبة تغطية 17.64% ما يلاحظ على هذه القيمة هو تراجع مقارنة بسنة 2013 التي كانت بقيمة 11210 مليون دولار أمريكي، أما الطاقة والزيوت والمواد الخام فقد احتلت المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي فقد بلغت قيمة الطاقات والزيوت 2879 مليون دولار أمريكي بنسبة 4.91%، أما المواد الخام فقد بلغت 1891 مليون دولار أي ما نسبته 32.2%، وفي المرتبة الأخيرة مواد التجهيز الفلاحي بقيمة 658 مليون دولار أي بنسبة 1.12% من مجمل الواردات،

ما يلاحظ عن مجمل الواردات لسنة 2014 أنها ارتفعت مقارنة بسنة 2013 حيث كانت قيمتها 42086 مليون دولار فارتفعت إلى 58580 مليون دولار سنة 2014 .

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية

للجزائر علاقات تجارية واقتصادية متنوعة خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي، تمتد إلى أغلب بلدان العالم، حيث سنحاول توضيح ذلك وفق البيانات العامة المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية على النحو التالي:

الجدول رقم (03-03): توزيع الصادرات والواردات حسب المناطق الاقتصادية خلال (2013-2014)

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي		التطور %	الصادرات بالمليون دولار أمريكي	
	السنة			السنة	
	2014	2013		2014	2013
دول الاتحاد الأوروبي	28724	29684	3.34	40378	-2.17
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	6965	8436	21.11	10344	-15.28
الدول الأروبية الأخرى	1213	886	-26.95	98	88.4
دول أمريكا الجنوبية	3466	3815	10.06	3183	-0.87
آسيا	10623	12619	18.78	5060	7.72
أوقيانوسيا	-	-	-	-	-
الدول العربية	2414	1962	-18.72	648	-18.69
الدول المغاربية	1029	738	-28.27	3065	16.14
الدول الافريقية	594	440	-25.92	110	20.87
المجموع	55028	58580	6.45	62886	-3.21

من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/>,

واحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط <http://www.andi.dz/index.php/ar>

من خلال الجدول نلاحظ أنه تبقى دول الاتحاد الأوروبي دائما الشريك الرئيسي للجزائر بنسبة 50.67% للواردات و 64.21% للصادرات، وبالمقارنة مع سنة 2013 فقد ارتفعت الواردات القادمة من الإتحاد الأوروبي بنسبة 3.34%، من 28724 مليون دولار سنة 2013 إلى 29684 مليون دولار عام 2014، في المقابل تضاءلت صادرات الجزائر نحو هذه البلدان بقيمة 899 مليون دولار.

تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي في المرتبة الثانية بحصة بلغت 14.40% بالنسبة للواردات من هذه البلدان، و 16.45% من صادرات الجزائر لهذه البلدان، وبالمقارنة مع عام 2013 فإنه ينبغي أن نشير إلى انخفاض في الصادرات المحققة مع هذه الدول، من 12240 مليون دولار عام 2013 إلى 10344 مليون دولار سنة 2014، كذلك أن واردات الجزائر من هذه الدول سجلت ارتفاعاً بنسبة 10.06%.

إن المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق الأخرى لا تزال تتسم بنسب منخفضة، حيث أن الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع البلدان الأوروبية (خارج الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية) يظهر

تراجعاً في حصصها من السوق بما يقارب 26.95% بالنسبة للواردات، وارتفاعاً في قيمة الصادرات لهذه المناطق مقارنة بسنة 2013.

أما بالنسبة لدول آسيا يظهر ارتفاعاً في المبادلات التجارية بنسبة 18.78% للواردات و7.72% بالنسبة للصادرات. بينما سجل حجم التبادل التجاري مع الدول العربية إنخفاض كبير مقارنة مع سنة 2013 من 3211 مليون دولار في سنة 2013 إلى 2610 مليون دولار بالنسبة لسنة 2014. كما سجلت حجم المبادلات التجارية مع الدول المغاربية إنخفاضاً كبيراً في قيمة الواردات بنسبة 28.27% بينما سجلت ارتفاعاً في الصادرات بنسبة 16.14%.

وأخيراً بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية فقد سجلت ارتفاعاً بالنسبة للواردات بنسبة 10.06% وانخفاضاً في الصادرات بنسبة 0.87%، أما بالنسبة للدول الأفريقية فيعتبر حجم التبادل التجاري معها ضئيل جداً يقدر في حدود 550 مليون دولار.

المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري يهدف أساساً إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاققتها له، فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم ثم الاستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصاديين مما أدى بالاققتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير.

1. المشاكل على المستوى الجزئي

تتمثل أساساً في:¹

- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يُمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلاءم ومتطلبات السوق؛
- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة معلنة ومعروفة من طرف كل المستويات، المصالح والأفراد؛
- تطبيق عشوائي وغير منظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف؛
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات؛

¹ وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 13.

عدم توفر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الانتاجية وموقع السلعة في السوق؛

- هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي، الاعلام والاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية؛
- انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير (التسويق الدولي، المصلحة القانونية المختصة...الخ)؛
- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع، حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع خاصة في الجانب التصديري، كما تسجل انعدام خدمات ما بعد البيع.

حيث يتبين أن الجهاز الانتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفقد للكفاءة التنافسية الدولية التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات، بالمقابل الارتفاع المستمر نسبيا في حصة الواردات الجزائري من المنتجات الصناعية والغذائية إلى الانتاج الوطني.

2. المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

- تتمثل المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي أساسا فيما يلي:¹
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الريح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير؛
 - انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الانتاجي الوطني؛
 - سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم والتغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع والإبتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة؛
 - عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة، ولم ترقى لدرجة التصدير.

¹ وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 13.

3. المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي

وتتمثل فيما يلي:¹

- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات، فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهتمة بالتصدير لاستغلال الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على مستوى الأسواق الخارجية؛
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، التي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير؛
- عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، فالمؤسسة التي تريد التصدير تعترضها عملياً إشكالية كبيرة ذات طابع استراتيجي قبل القيام بتحديد الوسائل ووضعها حيز التطبيق، حيث يجب التأكد من موارد المؤسسة المالية، معرفة الأسواق الخارجية، اختبار المنتجات، تحليل وتكييف القدرة الإنتاجية، تقييم المعرفة الفنية وخبرتها التصديرية.

إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقاً مفتوحاً على العالم وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالزراعة والصناعات الإستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة، مما أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكناً جداً بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي.

¹ وصاف سعيدي، مرجع سابق ، ص 14.

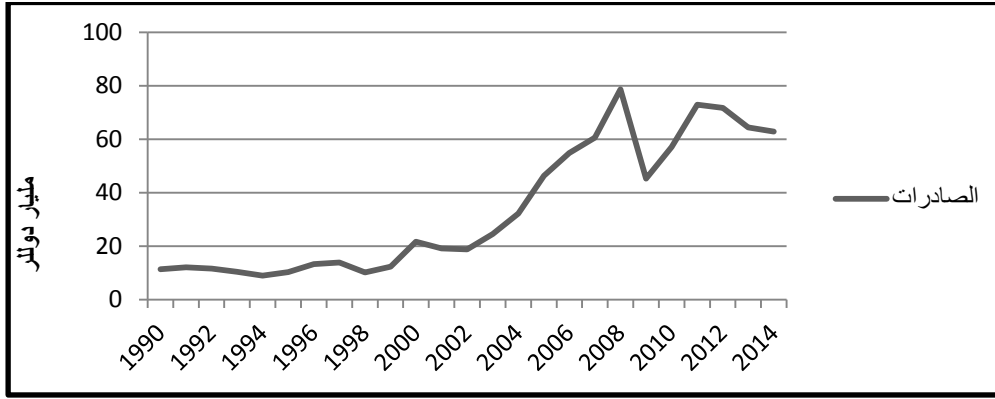
المبحث الثاني: دراسة قياسية لعلاقة سعر صرف الدينار الجزائري بالميزان التجاري

لأجل معرفة مدى تأثير تخفيض سعر الدينار الجزائري على الميزان التجاري سوف نقوم بدراسة أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات ثم على الواردات الجزائرية، وذلك من خلال تحليل وصفي ودراسة قياسية لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات والواردات خلال الفترة من 1990 إلى 2014.

المطلب الأول: التحليل الوصفي والقياسي لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات

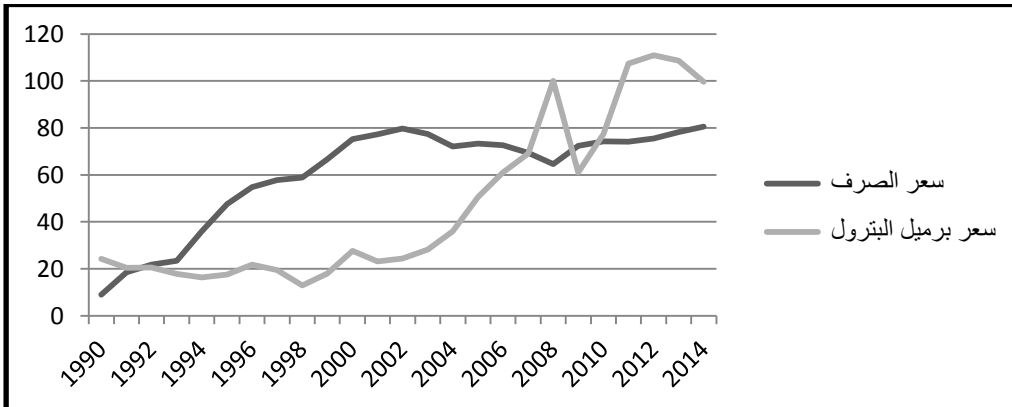
أولاً: التحليل الوصفي لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الصادرات

الشكل رقم 06: تطور الصادرات الجزائرية للفترة (1990-2014)



المصدر: من اعداد الطالبة بناءً على معطيات الملحق رقم 03 باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم 07: تطور سعر الصرف وسعر برميل البترول للفترة (1990-2014)



المصدر: من اعداد الطالبة بناءً على معطيات الملحق رقم 03 باستخدام برنامج Excel

من خلال الملحق رقم (03) والشكلين رقم (06،07) نلاحظ أن الدينار الجزائري شهد انخفاضاً كبيراً في قيمته خلال السنوات الأربعة من 1990 إلى غاية 1994، فمن 1 دولار يساوي 9 دينار في سنة 1990 تضاعف سعر صرف الدينار اتجاه الدولار ليصل إلى 18.5 دينار في سنة 1991، كما انه قد فقد 160% من قيمته خلال سنة 1994. في هذه السنوات قامت السلطات النقدية بمحاولة إدخال إصلاحات سياسة سعر صرف الدينار الجزائري قصد تقريبه من القيمة الحقيقية، أما فيما يخص الصادرات فإننا نلاحظ أن قيمتها بلغت 11.3 مليار دولار امريكي سنة 1990 وارتفعت سنة 1992 حيث وصلت إلى 12.1 مليار دولار، لتتخفف قيمة الصادرات مرة أخرى سنة 1994 لتصل 10.9 مليار دولار وهو متناقص مع مضمون سياسة تخفيض العملة والتي ترمي لزيادة الصادرات والسبب وراء تراجعها هو انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل سنة 1990 قيمة 20.4 دولار، لينخفض أكثر في سنتي 1993 و1994 ليساوي 17.8 و16.3 دولار امريكي وما يعاب على هيكل الاقتصاد الجزائري أنه يعتمد على سلعة واحدة وهي المحروقات، حيث انه عند ارتفاع سعر البترول ترتفع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة (الدولار) وبالتالي يرتفع سعر العملة الوطنية والعكس.

في سنة 1994 أعلنت السلطة النقدية الجزائرية عن بداية تطبيق نظام الصرف المرن، وفي إطار جلسات التثبيت 1995 طلب من السلطات العمومية تخفيض الدينار بـ7.3% وما يلاحظ على الصادرات أنها تراجعت إلى أن سجل الميزان التجاري الجزائري خلال هذه السنتين معدلات سالبة والسبب في ذلك هو انخفاض أسعار البترول الذي سجل في سنة 1994 قيمة 16.3 دولار وفي سنة 1995 سجل 17.6 دولار، وخلال الفترة من 1996 إلى 1998 يلاحظ أن الدينار الجزائري فقد ما قيمته 26% هذا من جهة العملة أما من جهة الصادرات فإنها سجلت ارتفاع بـ13.22 مليار دولار، وخلال الفترة من سنة 1998 إلى غاية 2012 نلاحظ أن الصادرات الجزائرية في ارتفاع بسبب ارتفاع أسعار البترول والتي وصلت 111 دولار عام 2012 والتي سجل فيها الميزان التجاري فائضاً، وبداية من سنة 2013 إلى 2014 يلاحظ تراجع في أسعار البترول وصل إلى 99,68 سنة 2014 بسبب الأزمة النفطية الناتجة عن انخفاض الطلب ووفرة المعروض.

ثانياً: الدراسة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الصادرات

سوف نقوم ببناء نموذج اقتصادي يتناول أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات الجزائرية، يتضمن النموذج سعر الصرف وأسعار البترول متغيرات مستقلة، والصادرات متغير تابع وعليه يكون النموذج على الشكل التالي:

$$X = \alpha + \beta_0(TC) + \beta_1(PB) \dots + \epsilon_i$$

حيث أن:

X: الصادرات

TC: سعر الصرف الاسمي

PB: سعر برميل البترول

α ، β_0 ، β_1 : معاملات النموذج.

ϵ_i : الخطأ العشوائي.

تشمل الدراسة على بيانات سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة تغطي الفترة (1990-2014) وحجم العينة 25 مشاهدة.

عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة كانت نتائج اختبار أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات على النحو التالي:

الشكل رقم 08: نتائج اختبار أثر تخفيض قيمة الدينار على الصادرات خلال الفترة (1990-2014)

Dependent Variable: D(X)				
Method: Least Squares				
Date: 04/27/16 Time: 12:40				
Sample (adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.114047	0.836824	-0.136286	0.8929
D(TC)	0.011451	0.149557	0.076569	0.9397
D(PB)	0.708766	0.053625	13.21719	0.0000
R-squared	0.910777	Mean dependent var		2.149167
Adjusted R-squared	0.902280	S.D. dependent var		10.00485
S.E. of regression	3.127539	Akaike info criterion		5.234839
Sum squared resid	205.4115	Schwarz criterion		5.382095
Log likelihood	-59.81806	Hannan-Quinn criter.		5.273906
F-statistic	107.1829	Durbin-Watson stat		1.414863
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبة بناءً على معطيات الملحق رقم 03 باستخدام برنامج 9 Eviews

$$X = 0,708(PB)$$

أولاً: اختبار معنوية معالم النموذج (اختبار ستيودنت)

من خلال الشكل رقم 08 نجد:

1. بالنسبة للمعلمة α : فإن $(P.Value = 0,8929) > 0,05$ وهذا ما يعني أن القيمة الجدولية لستيودنت أكبر من القيمة المحسوبة وبالتالي المعلمة α غير معنوية.
2. المعلمة β_0 : $(P.Value = 0,9397) > 0,05$ وعليه فالقيمة الجدولية لستيودنت أكبر من القيمة المحسوبة وبالتالي فإن المعلمة β_0 غير معنوية.
3. أما بالنسبة للمعلمة β_1 : $(P.Value = 0,0000) < 0,05$ أي أن القيمة الجدولية لستيودنت أقل من القيمة المحسوبة وبالتالي المعلمة β_1 معنوية.

ثانياً: اختبار معنوية النموذج ككل

نلاحظ من الشكل أعلاه أن $(P.Value = 0,000)$ أقل من 0.05 وعليه فإن القيمة الجدولية لفيشر أقل من القيمة المحسوبة وبالتالي النموذج معنوي ككل.

ثالثاً: القدرة التفسيرية للنموذج

$R^2 = 91,07\%$	$\overline{R^2} = 90,22\%$
-----------------	----------------------------

بالاعتماد على معامل التحديد المعدل $\overline{R^2}$ نقول أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر 90,22% من التغيرات في المتغير التابع (X) والباقي يعود إلى متغيرات أو عوامل أخرى لم يتم التطرق لها في النموذج.

رابعاً: اختبارات جودة التقدير

1. اختبار عدم ثبات التباين: بما أن قيمة $(Obs * R-squared = 0,49)$ أكبر من 0,05 نرفض فرض العدم (عدم ثبات التباين) ونقبل الفرض البديل أي ثبات التباين (الملحق رقم 05).
2. اختبار الارتباط الذاتي (السلسلي): من خلال النتائج الموضحة في (الملحق رقم 06) نلاحظ أن $(Obs * R-squared = 0,32 > 0,05)$ وبذلك نرفض فرض العدم (وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء) ونقبل الفرض البديل (عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء).
3. اختبار التوزيع الطبيعي للباقي (jarque-bera): من خلال نتائج اختبار جاك بيرا الموضحة في (الملحق رقم 07) نلاحظ أن قيمة $(jarque-bera = 1,42)$ أكبر من القيمة الحرجة 0,05 وبالتالي نرفض فرض العدم (الأخطاء لا تتبع توزيع طبيعي) ونقبل الفرض البديل أي الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

خامساً: التفسير الاقتصادي

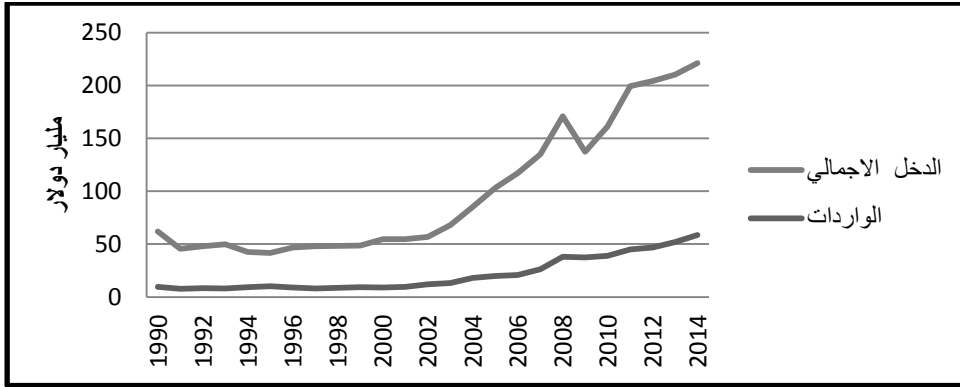
نلاحظ أن كل من معلمة الحد الثابت ومعلمة TC غير معنويتين وبالتالي لا تأثير لهما في الصادرات الجزائرية. أما بالنسبة لمعلمة PB فهي معنوية وتشير إلى أن التغير في سعر البرميل بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في الصادرات بـ 0.7 وحدة.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي والقياسي لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات

من أجل معرفة تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الواردات سوف نقوم بدراسة هذا الأثر من خلال التحليل الوصفي ودراسة قياسية لذلك.

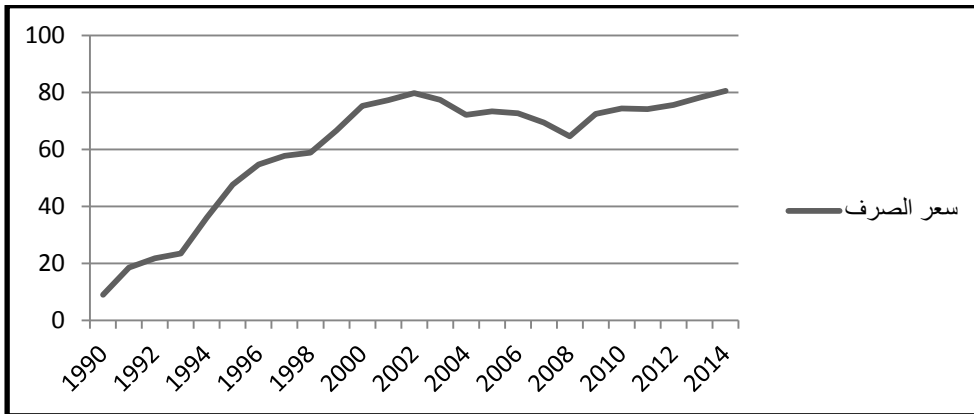
أولاً: التحليل الوصفي لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الواردات

الشكل رقم 09: يبين تطور الدخل الوطني والواردات الجزائرية للفترة (1990-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الملحق رقم 04 باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم 10: يبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1990-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الملحق رقم 04 باستخدام برنامج Excel

من خلال الملحق رقم (4) والشكلين رقم (09، 10) نلاحظ أنه مع بدايات تخفيض قيمة العملة سجلت الواردات انخفاضاً حيث في سنة 1990 كان 1 دولار يساوي 9 دج وقيمة الواردات 9.68 مليار دولار لتسجل انخفاض في سنة 1993 حيث قدرت بقيمة 7.99 مليار دولار، أي أن انخفاض قيمة الدينار صاحب انخفاض في الواردات، أما بالنسبة للدخل الاجمالي فنلاحظ أنه كذلك شهد انخفاضاً من 62,05 مليار دولار سنة 1990 إلى 49.95 مليار دولار في سنة 1993، أما في سنتي 1994 و1995 ومع مواصلة عملية التخفيض والتي فقد الدينار الجزائري على إثرها 35.61% سجلت الواردات ارتفاعاً مقارنة بسنة 1993 لتصل إلى 10.10 مليار دولار ويرجع ذلك لإنخفاض سعر صرف الدولار، وما يلاحظ عن الدخل الاجمالي أنه في انخفاض مستمر وذلك راجع إلى انخفاض سعر النفط، والملاحظ أن الواردات بعد سنة 1998 سجلت تزايد مستمر بالرغم من سياسة تخفيض العملة لتصل عام 2014 ما قيمته 58.58 مليار دولار، أما بالنسبة للدخل فإنه في تزايد مستمر حيث سجل 48.19 مليار دولار سنة 1986 إلى أن وصل إلى 221 مليار دولار سنة 2014.

ومع انفتاح السوق الجزائري على السلع الأجنبية تضاعفت الكميات المستوردة من كل الفئات، أما عن الصادرات ونظراً لغياب صناعة وطنية تنافسية بقيت المحروقات تمثل النسبة الأكبر من الصادرات.

ثانياً: الدراسة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الواردات

لمعرفة أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الواردات قمنا ببناء نموذج اقتصادي يتكون من متغيرات مستقلة وهي سعر الصرف والدخل الاجمالي ومتغير تابع متمثل في الواردات، النموذج على الشكل التالي:

$$M = \alpha + \beta_0(TC) + \beta_1(GDP) \dots + \epsilon_i$$

حيث أن:

M: الواردات

TC: سعر الصرف الاسمي

GDP: الدخل الاجمالي

α, β_0, β_1 : معلمات النموذج

ϵ_i : الخطأ العشوائي.

تشمل الدراسة على بيانات سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة تغطي الفترة (1990-2014) وحجم العينة يقدر بـ 25 مشاهدة.

عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة كانت نتائج اختبار أثر تخفيض الدينار الجزائري على الواردات على النحو التالي:

الشكل رقم 11: نتائج اختبار أثر تخفيض قيمة الدينار على الواردات للفترة (1990-2014)

Dependent Variable: D(M) Method: Least Squares Date: 05/02/16 Time: 11:47 Sample (adjusted): 1991 2014 Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.838837	0.889303	2.067729	0.0512
D(GDP)	0.104623	0.048695	2.148519	0.0435
D(TC)	-0.165762	0.152046	-1.090210	0.2880
R-squared	0.437512	Mean dependent var		2.037500
Adjusted R-squared	0.383942	S.D. dependent var		3.330724
S.E. of regression	2.614264	Akaike info criterion		4.876311
Sum squared resid	143.5219	Schwarz criterion		5.023568
Log likelihood	-55.51573	Hannan-Quinn criter.		4.915378
F-statistic	8.167071	Durbin-Watson stat		1.567006
Prob(F-statistic)	0.002378			

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الملحق رقم 04 باستخدام برنامج Eviews 9

$$M = 0,104(GDP)$$

أولاً: اختبار معنوية معالم النموذج (اختبار T)

من خلال الشكل رقم 11 نجد أن:

1. المعلمة α : $P.Value=0,0512 > 0,05$ ما يعني أن القيمة الجدولية لستيودنت أكبر من القيمة المحسوبة وبالتالي معلمة الحد الثابت غير معنوية.
2. المعلمة β_0 : $P.Value= 0,2880 > 0,05$ ومنه فإن القيمة الجدولية لستيودنت أكبر من القيمة المحسوبة وبالتالي فإن معلمة TC غير معنوية.
3. المعلمة β_1 : $P.Value= 0,0435 < 0,05$ أي أصغر من القيمة الحرجة وهذا ما يعني أن القيمة الجدولية لستيودنت أصغر من القيمة المحسوبة وبالتالي فإن معلمة GDP معنوية.

ثانياً: اختبار معنوية النموذج ككل

من نتائج الاختبار الموضحة في الشكل رقم 11 نلاحظ أن (P.Value=0,002) أقل من القيمة الحرجة 0,05 وعليه فإن القيمة الجدولية لفيشر أقل من القيمة المحسوبة وبالتالي النموذج معنوي ككل.

ثالثاً: القدرة التفسيرية للنموذج

$R^2 = 43,75\%$	$\bar{R}^2 = 38,39\%$
-----------------	-----------------------

بالاعتماد على معامل التحديد المعدل نقول أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته 38,39% من التغيرات في المتغير التابع M، والباقي يعود إلى متغيرات أو عوامل أخرى لم يتم التطرق إليها في النموذج.

رابعاً: اختبارات جودة التقدير

1. اختبار عدم ثبات التباين: بما أن (Obs*R-squared=0,50>0,05) فالبتالي نرفض فرض عدم (عدم ثبات التباين) ونقبل الفرض البديل القائل بثبات التباين (انظر الملحق رقم 09).
2. اختبار الارتباط السلسلي (الذاتي): من خلال النتائج الموضحة في (الملحق رقم 10) نلاحظ أن (Obs*R-squared=0,33>0,05) وبذلك نرفض فرض عدم (وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء) ونقبل الفرض البديل القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي.
3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (jarque-bera): من خلال نتائج اختبار جاك بيرا الموضحة في (الملحق رقم 11) نلاحظ أن قيمة (jarque-bera=2,80) أكبر من القيمة الحرجة (0,05) وبالتالي نلرفض فرض عدم (الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي) وتقبل الفرض البديل أي الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

خامساً: التفسير الاقتصادي

من خلال نتائج اختبار أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الواردات نلاحظ أن كل من معلمة الحد الثابت ومعلمة TC غير معنويتين وبالتالي لا تأثير لهما على الواردات الجزائرية.

أما بالنسبة لمعلمة GDP فهي معنوية وتشير إلى أن التغير في الدخل الاجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في الواردات بقيمة 0,10 وحدة.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد شكل رصيد الميزان التجاري الجزائري في المرحلة الأولى لتخفيض قيمة الدينار معدلات سالبة ثم أبتدأ من سنة 1996 تم تسجيل معدلات موجبة وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، أما بالنسبة لهيكل الصادرات والواردات الجزائرية فنلاحظ تصدر قطاع المحروقات مقارنة بالصادرات الأخرى التي تكون شبه معدومة، وفيما يخص الواردات الجزائرية فنجد سلع التجهيز الصناعي و سلع الاستهلاك أهم واردات الجزائر أما فيما يخص أهم عملاء الجزائر فنجد الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى لشرائها البترول الخام وغيرها من الدول الأجنبية، ونجد الاتحاد الأوروبي في المقدمة بالنسبة للموردين على رأسه فرنسا.

لم يكن لسياسة التخفيض التي انتهجتها الجزائر نتائج ايجابية على الاقتصاد الوطني حيث أن الهدف من التخفيض كان لزيادة الصادرات والتقليل من الواردات وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر واحد فقد اظهرت نتائج الدراسة أن تسجيل الميزان التجاري معدلات موجبة كان نتيجة لارتفاع اسعار البترول، كما تم تسجيل تزايد في الواردات من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى زيادة الدخل الإجمالي، بالإضافة إلى عوامل عدة من بينها الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية وتنوع المنتجات، وزيادة السكان.... وغيرها.

من خلال ما تم ذكره يمكن القول أن عملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يكن لها تأثير على الصادرات الجزائرية ولا على الواردات.

الخاتمة

الخلاصة:

يعتبر سعر الصرف أحد أهم الأسعار على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظراً لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج والتوظيف ومن ثم مستويات الرفاه، فضلاً عن تأثيراته على تدفقات التجارة من الصادرات والواردات وكذلك الطلب على الأصول المالية الحقيقية في الدولة، وسعر الصرف بشكل عام يحدد عدد الوحدات التي تدفع من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية وعند تغير سعر صرف العملة بالنسبة للعملات الأجنبية، فإن هذا التغير قد يأخذ صورة تخفيض في قيمة العملة أو الرفع في قيمتها ولكل من هذين التغيرين تأثيراتهما على الاقتصاد.

إن سياسة تخفيض قيمة العملة تعتبر أحد أهم العناصر لبرنامج الإصلاح الهيكلي الذي يفرضه صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها من اختلالات، ولكن لا يمكن أن تعمل سياسة التخفيض لوحدها على إعادة التوازن الاقتصادي حيث لا بد من دعمها بتشجيع الاستثمار والعمل على توفير أرضية اقتصادية متينة نابعة من المنافسة وفق المقاييس العالمية.

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: من خلال هذا البحث اتضح أن سياسة تخفيض قيمة العملة لا علاقة لها بتحسين وضعية الميزان التجاري فهي لا تحدث فيه تغيرات وهذا راجع إلى صعوبة إحداث تغيرات على بعض الظواهر الاقتصادية مثل عقود التشغيل وعادات الاستهلاك....إلخ. والتي تستغرق وقت طويلاً وبالتالي الفرضية خاطئة.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات، بينما توجد علاقة بين سعر برميل البترول والصادرات حيث أن التغير في سعر البرميل بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في الصادرات بقيمة 0.7 وحدة. وكذلك بالنسبة للواردات الجزائرية فلا علاقة لها بسعر صرف الدينار، لكنها تتأثر بالدخل الاجمالي حيث أن التغير في الدخل بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في الواردات بـ 0.10 وحدة وبذلك تكون الفرضية صحيحة.

نتائج الدراسة:

1. الجانب النظري

- يعتبر سعر الصرف أداة فعالة في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كنتافسية الصادرات وتكلفة السلع المستوردة والقوة الشرائية للبلدان.
- يتأثر سعر الصرف بمجموعة كبيرة من المؤشرات الاقتصادية التي تجعله يتعرض إلى تقلبات قد تجعله غير مستقر.

- توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة والميزان التجاري في المدى الطويل.
- تعمل الدول على تبني سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل إعادة التوازن الاقتصادي والخروج من الأزمات في اطار برامج اعادة هيكله الاقتصاد.

2. الجانب التطبيقي

- إن انهيار أسعار البترول يعتبر السبب الرئيسي وراء الأوضاع الاقتصادية في الجزائر.
- شهد تخفيض قيمة الدينار عدة مراحل بنسب مختلفة.
- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية على الميزان التجاري، فالبنسبة للصادرات إذ يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية.
- أما فيما يخص الواردات فلم تؤثر كذلك عملية التخفيض عليها؛
- لم تحقق الجزائر الأهداف التي كانت تسعى إليها من خلال اتباع سياسة تخفيض العملة الوطنية خاصة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي.

التوصيات المقترحة:

- استحداث آليات وأنظمة معلوماتية للتنبؤ بمخاطر تقلبات العملة.
- التحكم في الكتلة النقدية ومحاربة السوق الموازي من خلال تقريب سعر الصرف الاسمي مع الموازي
- التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثيراً على أسعار الصرف.
- ضرورة تفعيل أداء الجهاز الإنتاجي وتشجيع الاستثمار في قطاعات خارج قطاع المحروقات.

آفاق البحث:

من خلال دراستنا لموضوع تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري وتحليلنا لواقع هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري بدت فيه جوانب مهمة ومسائل تستدعي التطرق لدراستها وتحليلها، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى:

- ✓ أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية في الجزائر.
- ✓ دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية على تحديد وضع الميزان التجاري في الجزائر.

أولاً: الكتب

1. أمين زكي، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، أترأ للنشر، 2010.
2. إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.
3. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، ط1، دار المهيل اللبناني، بيروت، 2009.
4. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2003.
5. توماس جيمس وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002.
6. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
7. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.
8. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
9. الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، ط 01، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
10. السيد محمد أحمد السيريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، القاهرة، 2009.
11. السيد محمد أحمد السيريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية، ط1، الإسكندرية، 2011.
12. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار الصفاء، الأردن، 2011.
13. عبد العظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، مصر، 1998.
14. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية " تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، الدار الجامعية، مصر، 2000.
15. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، ط1، دار مجدلاوي، الأردن، 1999.
16. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
17. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
18. ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية).
19. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2007.
20. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
21. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

22. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999.
23. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
24. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جدير، الأردن، 2006.
25. موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط 1، دار صفاء، عمان، 2008.
26. ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، ب ن، مصر، 2010.
27. نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، ط 1، دار بلقيس، الجزائر، 2008.

ثانياً: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
2. بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2012.
3. بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية - حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مدرسة الدكتوراه والتسيير الدولي للمؤسسات، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
4. بوتلجة عبد الناصر، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.
5. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
6. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
7. رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل - دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014-2015.
8. الزهرة بن بريكة، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف "دراسة حالة الجزائر" (1993-2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2007.

9. سامية مقعاش، العملة الأوروبية (اليورو) وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، دفعة 2006-2007.
- 10 السعيد عنابي، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها - حالة مؤسسة الملح بسكرة -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.
- 11 سمير أيت يحي، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.
- 12 سي محمد سامية، اختلال سعر الصرف الحقيقي - فعالية سعر الصرف الموازي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
- 13 عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.
- 14 عبد الرزاق بن زاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثره عند مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
- 15 عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.
- 16 لحسن جديدن، تسيير خطر سعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2004.
- 17 محمد علة، الدولار و مشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 18 نسيمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

19 نور الهدى معروف، دور سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012.

ثالثاً: المجلات

1. العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
2. عبود زرقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009.
3. وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

رابعاً: الملتقيات

1. ابراهيم أحمد أبو نور، عقود الخيارات وإدارة المخاطر في رأس المال، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، السودان، 6-7 أبريل 2011.

خامساً: المواقع الالكترونية

1. www.elbassair.net
2. <http://www.bank-of-algeria.dz>
3. <http://www.andi.dz/index.php/ar>
4. <http://www.douane.gov.dz/>

الملاحق

الملحق رقم 01: التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية للفترة (2001-2014)

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	النسبة المنوية %
المواد الغذائية	28	35	49	59	67	73	88	119	113	115	355	315	402	323	0.51
الطاقات و الزيوت	18529	18098	23972	31325	45325	53257	59197	77256	44128	55527	71427	71794	62960	60304	95.89
المواد الخام	37	51	50	90	134	195	169	334	170	94	161	168	109	109	0.17
المواد النصف مصنعة	504	551	509	571	651	828	993	1384	692	1056	1496	1527	1458	2121	3.37
سلع التجهيز الفلاحي	22	20	1	-	-	1	1	-	1	-	1	-	2	1	0.001
سلع التجهيز الصناعي	45	50	30	47	36	44	46	42	30	35	32	28	16	18	0.03
سلع الاستهلاك	12	27	35	14	19	43	35	49	30	15	19	17	11	11	0.02
مجموع الصادرات	19177	18832	24646	32106	46232	54441	60529	79184	45164	56842	73491	73849	64958	62887	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

الملحق رقم 02: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية للفترة (2001-2014)

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

النسبة المئوية	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنة
18.78	11005	6641	6496	7736	4440	4429	6436	3982	2887	2743	3597	2678	2740	2396	المواد الغذائية
4.91	2879	4382	1887	1164	955	549	594	324	244	212	173	114	145	139	الطاقات و الزيوت
3.22	1891	1841	1824	1783	1409	1200	1394	1325	843	751	784	689	562	478	المواد الخام
21.93	12852	11310	10370	10685	10098	10165	10014	7105	4934	4088	3645	2857	2336	1872	المواد النصف مصنعة
1.12	658	508	329	387	341	233	174	146	96	160	173	129	148	155	سلع التجهيز الفلاحي
32.36	18961	16194	13453	16050	15776	15139	13093	8534	8528	8452	7139	4955	4423	3435	سلع التجهيز الصناعي
17.64	10334	11210	9955	7328	5836	6145	6397	5243	3011	3107	2798	2112	1654	1466	سلع الاستهلاك
100	58580	52086	44314	45133	38855	37860	38102	26659	20543	19513	18309	13534	12008	9941	مجموع الواردات

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

الملحق رقم 03: تطور سعر الصرف، سعر برميل البترول والصادرات الجزائرية للفترة (1990-2014) الوحدة (مليار دولار امريكي) للصادرات

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سعر الصرف \$1=..DA	9	18.5	21.8	23.4	36	47.6	54.7	57.7	58.8	66.6	75.25	77.26	79.68
سعر برميل البتروال \$	24.2	20.4	20.5	17.8	16.3	17.6	21.7	19.49	12.94	17.91	27.6	23.1	24.3
الصادرات	11.3	12.1	11.51	10.41	8.89	10.26	13.22	13.82	10.14	12.32	21.65	19.09	18.71

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف \$1=..DA	77.39	72.06	73.35	72.64	69.37	64.56	72.40	74.32	74.11	75.55	78.15	80.56
سعر برميل البتروال \$	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	99.97	61.0	77.4	107.4	111	108.6	99.68
الصادرات	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.19	57.09	72.88	71.74	64.38	62.88

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

<http://www.bank-of-algeria.dz> التقارير السنوية لبنك الجزائر على الرابط:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط:

<http://www.douane.gov.dz> المديرية العامة للجمارك على الرابط:

الملحق رقم 04: تطور سعر الصرف، الدخل الاجمالي والواردات الجزائرية للفترة (1990-2014) الوحدة (مليار دولار امريكي) عدا سعر الصرف

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سعر الصرف \$1 = ..DA	9	18.5	21.8	23.4	36	47.6	54.7	57.7	58.8	66.6	75.25	77.26	79.68
الدخل الاجمالي	62.05	45.72	48.0	49.95	42.54	41.76	46.94	48.18	48.19	48.64	54.79	54.74	56.76
الواردات	9.68	7.68	8.30	7.99	9.15	10.10	9.09	8.13	8.63	9.35	8.96	9.94	12.01

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف \$1 = ..DA	77.39	72.06	73.35	72.64	69.37	64.56	72.40	74.8	72.85	75.55	78.15	80.56
الدخل الاجمالي	67.86	85.34	103.07	117.02	134.83	171.00	137.21	161.15	199.30	204.28	210.18	221
الواردات	13.53	18.30	19.51	20.54	26.65	38.10	37.86	38.85	45.13	44.31	52.08	58.58

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

التقارير السنوية لبنك الجزائر على الرابط: <http://www.bank-of-algeria.dz>

المديرية العامة للجمارك على الرابط: <http://www.douane.gov.dz>

صندوق النقد العربي، نشرة الاحصائيات الاقتصادية للدول العربية لسنتي 2013 و2015.

الملحق رقم 05: نتائج اختبار عدم ثبات التباين لدالة الصادرات

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.652153	Prob. F(2,21)	0.5312	
Obs*R-squared	1.403466	Prob. Chi-Square(2)	0.4957	
Scaled explained SS	0.806231	Prob. Chi-Square(2)	0.6682	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/16 Time: 11:41				
Sample: 1991 2014				
Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.42986	2.909994	3.584151	0.0017
D(TC)	-0.414454	0.520075	-0.796912	0.4344
D(PB)	-0.201997	0.186475	-1.083234	0.2910
R-squared	0.058478	Mean dependent var	8.558813	
Adjusted R-squared	-0.031191	S.D. dependent var	10.71004	
S.E. of regression	10.87579	Akaike info criterion	7.727423	
Sum squared resid	2483.937	Schwarz criterion	7.874680	
Log likelihood	-89.72908	Hannan-Quinn criter.	7.766491	
F-statistic	0.652153	Durbin-Watson stat	1.469655	
Prob(F-statistic)	0.531155			

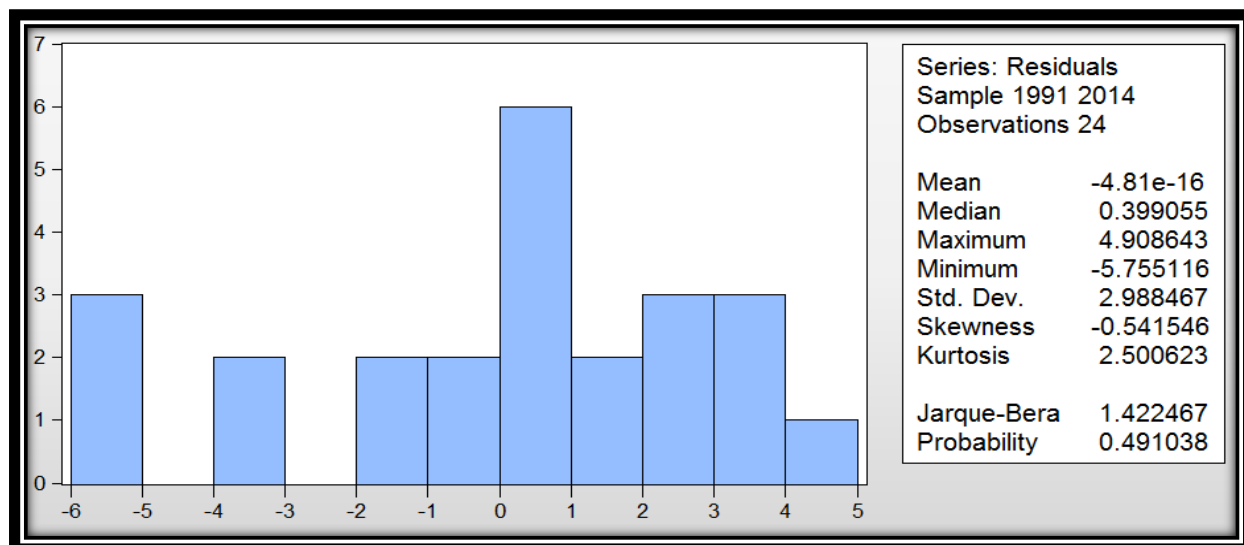
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

الملحق رقم 06: نتائج اختبار الارتباط السلسلي لدالة الصادرات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.996622	Prob. F(2,19)	0.3876	
Obs*R-squared	2.278727	Prob. Chi-Square(2)	0.3200	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/16 Time: 11:42				
Sample: 1991 2014				
Included observations: 24				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.012884	0.841056	-0.015319	0.9879
D(TC)	0.011832	0.149923	0.078920	0.9379
D(PB)	-0.001093	0.055278	-0.019773	0.9844
RESID(-1)	0.130278	0.267976	0.486157	0.6324
RESID(-2)	0.277029	0.286047	0.968473	0.3450
R-squared	0.094947	Mean dependent var	-4.81E-16	
Adjusted R-squared	-0.095591	S.D. dependent var	2.988467	
S.E. of regression	3.128042	Akaike info criterion	5.301744	
Sum squared resid	185.9083	Schwarz criterion	5.547171	
Log likelihood	-58.62092	Hannan-Quinn criter.	5.366856	
F-statistic	0.498311	Durbin-Watson stat	1.668149	
Prob(F-statistic)	0.737247			

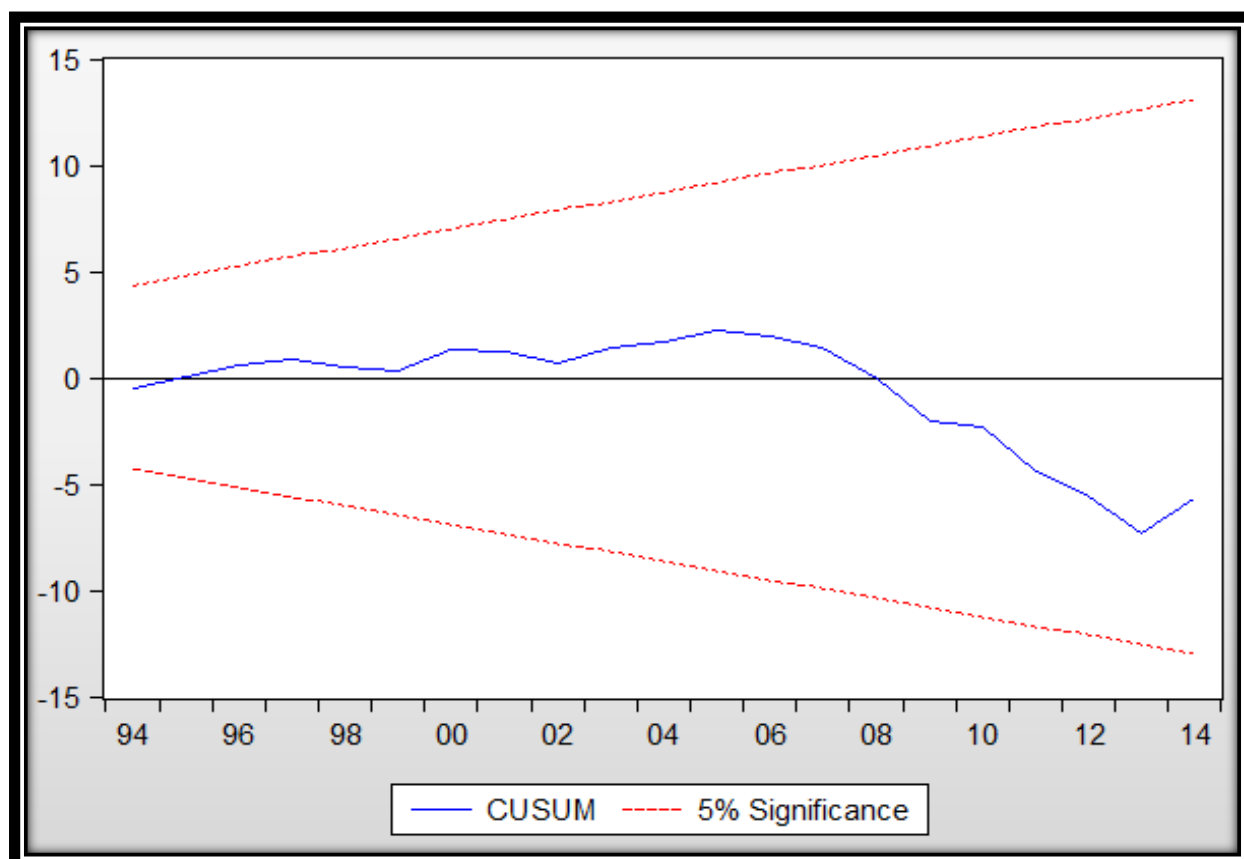
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

الملحق رقم 07: نتائج اختبار جاك بيرا



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

الملحق رقم 08: نتائج اختبار استقرارية التقدير



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

الملحق رقم 09: نتائج اختبار ثبات التباين لدالة الواردات

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.638924	Prob. F(2,21)	0.5378	
Obs*R-squared	1.376630	Prob. Chi-Square(2)	0.5024	
Scaled explained SS	0.932736	Prob. Chi-Square(2)	0.6273	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/16 Time: 12:23				
Sample: 1991 2014				
Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.045752	2.809014	2.152269	0.0432
D(GDP)	0.078045	0.153812	0.507401	0.6172
D(TC)	-0.195379	0.480262	-0.406817	0.6883
R-squared	0.057360	Mean dependent var	5.980081	
Adjusted R-squared	-0.032416	S.D. dependent var	8.126927	
S.E. of regression	8.257596	Akaike info criterion	7.176613	
Sum squared resid	1431.946	Schwarz criterion	7.323869	
Log likelihood	-83.11935	Hannan-Quinn criter.	7.215680	
F-statistic	0.638924	Durbin-Watson stat	1.288748	
Prob(F-statistic)	0.537816			

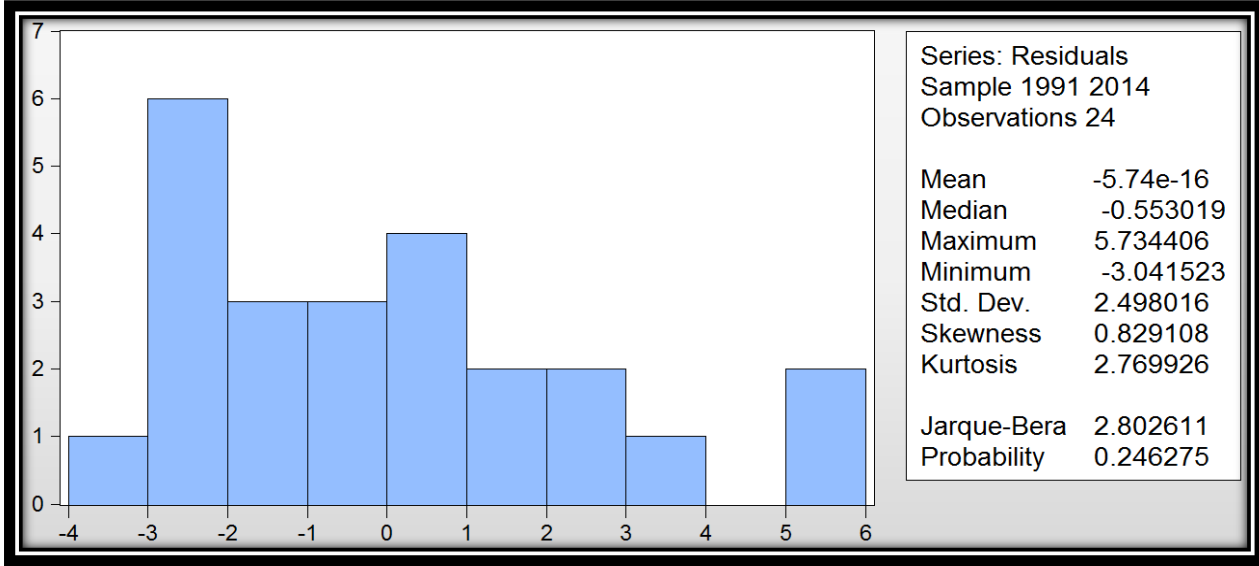
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

الملحق رقم 10: نتائج اختبار الارتباط السلسلي لدالة الواردات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.952831	Prob. F(2,19)	0.4033	
Obs*R-squared	2.187727	Prob. Chi-Square(2)	0.3349	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/16 Time: 12:32				
Sample: 1991 2014				
Included observations: 24				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.147542	0.910736	-0.162003	0.8730
D(GDP)	0.008123	0.049162	0.165227	0.8705
D(TC)	0.000333	0.153769	0.002164	0.9983
RESID(-1)	0.190866	0.238214	0.801234	0.4329
RESID(-2)	-0.308197	0.275172	-1.120013	0.2767
R-squared	0.091155	Mean dependent var	-5.74E-16	
Adjusted R-squared	-0.100180	S.D. dependent var	2.498016	
S.E. of regression	2.620156	Akaike info criterion	4.947397	
Sum squared resid	130.4392	Schwarz criterion	5.192825	
Log likelihood	-54.36876	Hannan-Quinn criter.	5.012509	
F-statistic	0.476415	Durbin-Watson stat	2.140955	
Prob(F-statistic)	0.752589			

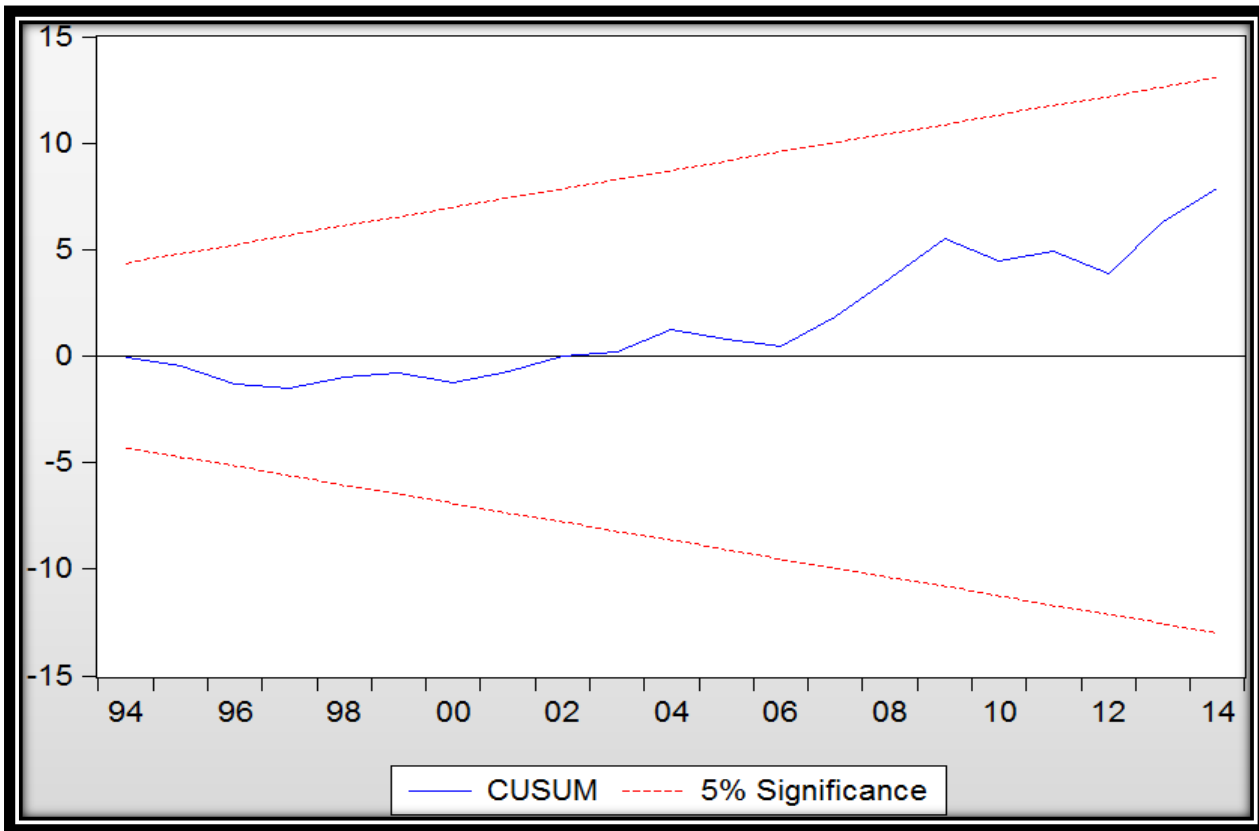
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

الملحق رقم 11: نتائج اختبار جاك بيرا



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

الملحق رقم 12: نتائج اختبار استقرارية التقدير



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews